



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

ماذا تنتج «صناعة الدولة»..
من أين تربح وكيف تخسر؟! [12]

الافتتاحية

حول الضمانات
والتنازلات!

يمتلئ الفضاء الإعلامي هذه الأيام بشتى أنواع الدجل السياسي وبمختلف ضروب «اقتراحات الحلول» التي تشترك في أنها تغريد من خارج القرار 2254... من ذلك مثلاً: الأحاديث حول «مجلس عسكري»، بل وأكثر من ذلك، هناك من يتوهم أو يؤهم الآخرين بأن هناك إمكانية ما في سورية للتطبيع مع الصهيوني، والقائلون بهذا الوهم لا يعلمون أن من يقدم على هكذا خطوة في سورية، إنما يقدم على انتحار علني ومجاني. ما يلفت النظر ويستدعي التدقيق، ليست الحلول الوهمية التي يجري إلّاؤها في الفضاء الإعلامي فحسب؛ فهذه مسألة باتت معتادة ضمن مسيرة الأزمة السورية، بل كثافة تلك «الحلول»، وحجم الإصرار الهستيربي على تكرارها، والتأكيد عليها بكل السبل الممكنة، وعبر وسائل إعلام تقف في مواقع متناقضة شكلياً، وشكلياً فقط، لأن درجة تطابق مواقفها العميقة باتت أكثر من واضحة.

المؤشرات المختلفة، بما فيها حالات الهستيربي التي نصفها، تتقاطع في مسألة واحدة، هي أن البدء بالتطبيق الفعلي للقرار 2254 بات حاجة موضوعية تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى، وبغض النظر عن إرادة المعطلين من الأطراف المختلفة. وإذا كان من بين المؤشرات التي تدل على ذلك، هو التسارع الكبير الجاري في ظهور موازين القوى الجديدة عالمياً في ساحات مختلفة؛ فربما أهم من ذلك أن الوضع الاقتصادي المعيشي للسوريين في مختلف المناطق السورية، بات قريباً جداً من إنجاز ما لم تتمكن داعش وجبهة النصرة من إنجازه. الحصار الغربي والعقوبات الغربية المتوحشة، بالتضافر والتعاون مع الفاسدين الكبار وتجار الحروب الذين يتحكمون بدفة الأمور، يقودون سورية والشعب السوري نحو انهيار شامل... وربما يركن البعض إلى تفسير الأمور ببعدها الاقتصادي؛ أي بالقول: إن حجم النهب وحجم الترتدي الهائل في وضع السوريين هو مجرد نتاج بسيط للعقوبات الغربية وللفساد الداخلي. ولكن حقيقة الأمور تبدو أعقد من ذلك؛ إذ تمارس قوى الفساد الكبير المسيطرة على المنظومة السائدة في البلاد، وبشكل مقصود وواع، سياسة «وهن عزيمة الأمة» الهادفة لإيصال السوريين إلى وضع شديد الكارثية والسوء، بحيث يصبحون مستعدين للقبول بأي حل مهما يكن.

ضمن هذه الإحداثيات جميعها، تبرز مسألتان قديمتان - جديمتان:

أولاً، التنازلات: حين ترى الأطراف المتشددة أنها محكومة بالذهاب نحو الحل، فإنها تسعى إلى تقليل التنازلات المقدمة من كل منها نحو الأخرى، وهذا نفسه يؤدي إلى مزيد من التأخير في الوصول إلى الحل... لأن القاعدة الثابتة في مسألة التنازلات ينبغي أن تكون: تنازلات من كل الأطراف السياسية لصالح طرف واحد هو الشعب السوري.

ثانياً، الضمانات: كذلك الأمر بما يتعلق بمسألة الضمانات للجهات والأشخاص، التي يجري البحث عنها تمهيداً للحل. وهنا أيضاً ينبغي أن يعلم الجميع أن الضمانة الوحيدة لسورية هي الشعب السوري نفسه وهو نفسه، بملايينه المعذبة والمنهكة، من يحتاج إلى ضمان لمستقبله ولاستمراره واستمرار وجود بلاده، ولا يجوز أن ينتظر بأي شكل من الأشكال، تأمين ضمانات لأي كان، ومهما كان... لأن هكذا انتظار هو خارج أي عرف أخلاقي أو إنساني أو سياسي...

شؤون عربية ودولية

ماكرون... تحركوا قبل أن
نخسر مستعمراتنا!

19

شؤون محلية

الخبز
الأزمة الكبرى المستمرة

15

ملف «سورية 2021»

ما هو الهدف الفعلي
للاعتداءات الصهيونية؟

06

شؤون عمالية

الأجور
وسياسات الحكومة

02

النقابات واتفاقيات العمل الدولية



■ محمد عادل اللحام



الأجور وسياسات الحكومة

الأجور أكثر القضايا التي يجري تداولها في مواقع العمل، وبين جميع العاملين بأجر، كون الأجور بالنسبة لهؤلاء قضية حياتية مرتبطة إلى أبعد حد بمعيشة العمال، وتأمين حاجاتهم الضرورية، التي من الممكن أن يستطيعوا تجديد قوة عملهم المنهكة، والمسبب لها قلة الحيلة بين أيديهم حتى لو عملوا عملاً آخر إن تمكنوا من ذلك.

منذ فترة ليست بالقريبة يجري البحث في وسائل الإعلام المختلفة عن السبل التي تكفل زيادة الأجور، وما يجب على الحكومة القيام به لتحقيق ذلك، ولكن تلك المداولات والنقاشات كانت تصطدم بعائق كبير، وهو الموارد الضرورية لعملية الزيادة على الأجور المرتقبة، هل من وفورات الموازنة أم بالاستدانة؟ وخاصة عندما يكون الحديث بتوفير الإمكانات التي لا يجري التصريح عن مصادرها، حتى إن النقابات انجرت في طرحها إلى تلك المواقع، وبدأت تقول: الزيادة على الأجور مرتبطة بالموارد، ولكن يمكن تحسين مميزات الأجور كإجراء يستعاض به عن الزيادة المطلوبة، وهي تعلم علم اليقين أن تحسين مميزات الأجور غير ممكن في ظل شبه توقف للعملية الإنتاجية، والصناعة في أسوأ حالاتها بسبب تعقيدات السياسات الحكومية تجاه الإقلاق بالصناعة، وعن الدعم الضروري لتلك العملية، بما فيها الصناعات التي يقوم بها القطاع الخاص، حيث تعاني الأمرين من السياسات الحكومية والتعقيدات المرتبطة بالتشغيل، مثل: غلاء المشتقات النفطية وتأمين المواد الأولية «والسلبطة» من جهات مختلفة على معامل القطاع الخاص، جميع تلك الأمور ترفع التكاليف وتجعل أصحاب المعامل يفكرون بطرق أخرى للحفاظ على رأس مالهم. وأولها: البيع لتلك المنشآت، وبالتالي إخراج رؤوس الأموال إلى الخارج وهذا سبب ضررين كبيرين، أولاً: للاقتصاد الوطني بشكل عام. وثانياً: خسارة العمال لعملهم وانضمامهم إلى جيش العاطلين عن العمل. إن قضية الأجور قضية سياسية بالدرجة الأولى قبل أن تكون قضية موارد، حيث تعني: الموقف من الناهيين والمنهوبين، فبقاء الأجور على ما هي دون زيادة حقيقية من جيوب الناهيين، حيث هناك الموارد التي تمكن من زيادة حقيقية، يعني انحيازاً واضحاً للناهبين على حساب المنهوبين، وهذا الواقع يدركه العمال تماماً بحسهم الطبقي، ويعرفون أن طريق حصولهم على حقوقهم ليس بالتصريحات والخطب، ولكن له مسار آخر سيذهبون إليه في اللحظة التي تكون مواتية لذهابهم.

صدرت اتفاقية العمل الدولية رقم 87/ عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية عام 1948 في سان فرانسيسكو، وقد دخلت حيز التنفيذ في عام 1950 وهي الخاصة بشأن الحريات النقابية وحماية التنظيم. وصادقت عليها سورية، حيث نشرت المصادقة في الجريدة الرسمية في عدد حزيران عام 1960 وتعتبر هذه الاتفاقية الإطار المرجعي والأساس للحق في التنظيم وحرية التعبير. كما أشار إعلان فيلادلفيا والجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن «حرية التعبير والحرية النقابية» هما شرطان أساسيان لأي تطور أو تقدم. حيث أكدت هذه الاتفاقية على أنه للعمال الحق في تشكيل المنظمات التي يختارونها، أو الانضمام إليها، وذلك دون الحاجة إلى إذن مسبق أو الوصاية من أية جهة كانت، ويحق لهذه المنظمات إعداد النظام الأساس لها والأنظمة الإدارية التي تعمل بموجبها، والحق في انتخاب ممثليها في حرية تامة دون أي تدخل أو وصاية من أية جهة كانت، ويحق لها تنظيم نشاطاتها من مؤتمرات وغيرها، وصياغة برامجها، حيث جاء المادة 3/ فقرة 2/ من هذه الاتفاقية تمتنع السلطات العامة عن أي تدخل من شأنه أن يحد من هذا الحق، أو يعيق الممارسة المشروعة له.

■ نبيل عكام

حقوق النقابات

كما حمت الاتفاقية منظمات العمال النقابية من أن تكون عرضة للحل أو وقف نشاطها من السلطات التنفيذية، وكذلك اتاحت الاتفاقية لمنظمات العمال الحق في تشكيل اتحادات عامة أو أية منظمات ممثلة لها، ولهذه الاتحادات الحق في الانضمام أو الانتماء إلى المنظمات الدولية للعمال. ويجب على دستور البلاد والقوانين النافذة ألا تمس الضمانات والحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، كما جاء ذلك في الفقرة 2 - من المادة الثامنة في هذه الاتفاقية، وجاء في المادة 11/ من هذه الاتفاقية: يتعهد كل عضو من أعضاء منظمة العمل الدولية تسري عليه أحكام هذه الاتفاقية باتخاذ كل الإجراءات الضرورية والمناسبة لكفالة حرية ممارسة العمال وأصحاب الأعمال لحق التنظيم.

نقابات الدول العربية

إذا نظرنا إلى معظم النقابات في الدول العربية، وبالأخص

منها نقاباتنا: نرى ظاهراً العمل النقابي يوحى بوجود أجواء من الديمقراطية، ومساحة واسعة مخصصة لحرية التعبير من خلال المؤتمرات النقابية المختلفة وبكافة مستوياتها. غير أن بواطن الأمور تخفي عكس ما هي ظاهرة عليه. فمثلاً: الحق في ممارسة الترشح في هذه المؤتمرات هو حكر على بعض الأحزاب التي تهيم على غالبية المجالات، وهي المتحكمة والممسكة بمعظم المفاصل. وكل صوت يغرد خارج الجوقة تتم محاصرته ومنعه والتضييق عليه، وهذا ساهم في كتم الأصوات المعبرة عن معاناة ومشاكل الطبقة العاملة الكادحة، وتجفيف الحركة النقابية من الكوادر والطاقات العمالية النضالية. صحيح القول: إن للحركة النقابية مكاتب نقابية للعمال، ولديها عدد من المفرغين لأجل العمل النقابي، لكن الحركة النقابية عموماً في حالة من الجمود والترهل غير المفهوم، وغير المبرر، وخاصة من قبل كوادرها المفصليّة، مع أنه هناك مشكلات وقضايا عديدة

ومتنوعة، والتي تعرفها الطبقة العاملة، وفي مقدمتها: الأجور غير العادلة التي لا تلبي كرامة عيش العمال وأسرهم وعموم الكادحين، هذا عدا عن الحقوق الأخرى المهدومة من تأمين صحي وأمن صناعي وصحة وسلامة مهنية. من جانب آخر، نرى أن آليات الدفاع عن هذه الحقوق لا تزال في حالة عطالة شبه دائمة، فقد نجحت القوى المهيمنة على النقابات في إفراغ جل العمل النقابي من مضمونه النضالي والكفاحي، وتحويله إلى هياكل عاجزة عن الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة المفروضة أنها تمثلها، مما تسبب في الحد من انتساب العمال إلى هذه النقابات، ونستطيع أن نذكر على سبيل المثال: أنه كان للحركة العمالية عموماً دور كبير في تغيير ملامح التاريخ والدول، وقد قاد العمال ثورات التحرر من الظلم، ووضعوا مبادئ الديمقراطية، والمساواة الحقيقية، واليوم الذين سيبنون هم عمال سورية الكادحون الصابرون بأيديهم، مستقبلهم قريب وسيعرف الناهيون والفاسدون مهما طال الزمن.



نرى ظاهراً

العمل النقابي

يوحي بوجود

أجواء من

الديمقراطية

ومساحة

واسعة

مخصصة لحرية

التعبير غير أن

بواطن الأمور

تخفي عكس

ما هي ظاهرة

عليه

المؤتمر العام لاتحاد نقابات عمال طرطوس



في التقرير المقدم إلى المؤتمر، أكد رئيس الاتحاد بأنه يعمل على ترجمة مقررات المؤتمر السابع والعشرين، والقرارات الصادرة عن الاتحاد العام. وتحدث عن الصناديق وأهميتها وما قدمته للأخوة العمال في مجالات عدة، وعن التعويض عن الأعمال الصعبة للعمال في أماكن عملهم، وعن تشميل عمال القطاع الخاص بالمظلة التأمينية، وطرح عدة قرارات للتصويت، منها: - إحداث سيارتي إسعاف - إحداث نقطة طبية. - إعادة تفعيل مشغل النقل البحري للخيطة لاسترجار اللباس. - قيام دورات دراسية مجانية لبناء العمال. - تشميل عمال القطاع الخاص بالمظلة التأمينية.

■ مراسل قاسيون

- أمين الخدمات: تحدث عن السكن العمالي، حيث تم توزيع 114 شقة سكنية (مشروع الرويسة) لكن القسط الشهري ما يقارب 130 ألف ليرة، وهذا يعادل ثلاثة أضعاف الراتب الشهري، يجب معالجة هذا الأمر. وعن مخاطبة الاتحاد العام لتعديل الصناديق المدمجة وغيرها لتتماشى مع الوضع المعاشي الحالي. وأيضاً تعديل صندوق التكافل الاجتماعي الموحد لاستيفاء ديون الصيدليات.

- أمين الشؤون الاقتصادية: طالب بأن تكون الزيادة على الراتب المقطوع لتحقيق العدالة في الراتب، وعن ضرورة إحداث صندوق للكوارث الطبيعية والبيئية، وأعطى مثلاً عن عدم التعويض حتى الآن عن الأبقار النافقة بسبب مرض «الالتهاب العقدي» وعن التفوت البيئي في المحافظة، وعن أتمتة العمل في دوائر الدولة وخاصة بالعقارية، وطالب بتعديل القانون الأساسي للعاملين في الدولة.

- أمين التنظيم والعمل: طالب بأنتمتة كافة هيكلية عمال الاتحاد بالمحافظة، ومن يموت في عمله يجب اعتباره شهيداً للواجب الوطني، وتعديل قيمة الوجبة الغذائية لتصبح 300 ليرة بدل 30 ليرة.

- لجنة المرأة العاملة: قالت بأن واقع المرأة هو انعكاس واضح لصورة

الوطن، لقد ازدادت المرأة فقراً في هذه المرحلة، وطالبت بعمليات من خلالها يتم دعم المرأة العاملة، ومن خلالها الأسرة العاملة، بالتدريب على أعمال خاصة لكي تستطيع زيادة دخل أسرتها، وقيام معارض لمنتجات المرأة العاملة ومساعدتها في تصريف هذه المنتجات.

مداخلات النقابات

نقابة النقل البري: طالبت بتطبيق المادة 199 من المرسوم التشريعي لعام 2008 م والتي تحدد غرامة المخالفة بـ 4 آلاف ليرة، ولا يجوز للجنة نقل الركاب المشترك أن تخالف المرسوم وتحدد المخالفة بـ 30 ألف ليرة. - تفعيل صندوق المتضررين وخاصة الآليات التي تضررت بالحرب. - تخفيض رسم العبور للسيارات العابرة وإعادة 30% من الرسوم إلى مكتب النقابة كما كان، والذي تم خفضه إلى 5% وهذه الرسوم من حق صندوق النقابة.

نقابة عمال النفط

تم توجيه رسالة شكر إلى اتحاد العمال لتأمين الوجبة الغذائية، وقارورة غاز كل 45 يوماً، وطالبوا بالمعاملة بالمثل، كما عمال وموظفي الكهرباء والمياه والهاتف، حيث يتم تخفيض قيمة فواتيرهم، ويجب تخصيص كل عامل بالنفط بـ 100 ليتر مازوت بالسعر

المدعوم، وطالبوا برفع طبيعة العمل للفتة الثانية والثالثة والرابعة، وهل من المعقول قبضها على أساس عام 1974؟ وتعديل الشهادة الجامعية للأقدم، وتغطية الفاتورة الطبية لتحاليل الأمراض الخطرة، وحتى العمليات الجراحية.

مداخلة أخرى

طالبت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أن تقوم بالضبوط التموينية ومراقبة سوق الهال ومعامل الألبسة ومنتجي الألبان والأجبان، وأن البطاقة الذكية زادت من الزدحام في كل مكان، وزادت من سوء الخبز الموزع، وعلى السورية للتجارة أن تقوم بتلبية الحاجيات في منافذ البيع على مستوى المحافظة للمواد المقتننة، وعن سبب التأخير في إنشاء الجامعة في طرطوس وصد المبالغ اللازمة، حيث مضى على الاستملاك 17 عاماً، وما زالت على الأرض.

نقابة المواد الغذائية والتبغ

تشميل عمال المطابخ والمخابز بالأعمال الشاقة، وتعديل وزارة الصحة للفاتورة الطبية، وإحداث فرع للتبغ في محافظة طرطوس، وإجراء الفحوص الطبية الدورية لعمال المخابز، وتشميلهم مع عمال الحبوب والتبغ بالوجبة الغذائية، وطالبوا بتشغيل الخط الثاني لفرن «مشتى الحلو» واستغرب كيف يقوم وزير بايقاف خط فرن للدولة لصالح فرن خاص.

نقابة البناء والإسمنت: طالبت بمعالجة الوضع الحالي لمعمل إسمنت طرطوس، ومعالجة وضع العاملين المسرحين من الجيش، وتأمين الآليات الإنشائية، وزيادة متممات الراتب

للموظفين، وتثبيت العمال المؤقتين.

نقابة عمال الدولة والبلديات

المطالبة بإجراء مسابقات للموظفين، واستبدال الآليات بدل الجرارات التي تنقل القمامة، والعمل على نظافة المدينة، وعمال فرز النفايات الصلبة يتعرضون للمواد السامة والجروح، ويجب إعطاؤهم لباساً عمالياً خاصاً ونقطة طبية وتشميلهم بالأعمال الخطرة، وتكريم رجال الإطفاء للأعمال التي قاموا بها في فترة الحرائق، ورفع قيمة طبيعة العمل.

نقابة التنمية الزراعية

طالبت بإعادة تفعيل مبقرة زاهد بعد أن شهدت تراجعاً كبيراً، حيث تبلغ مساحتها 205 ألف دونم، وبناء مصنع البان وأجبان في المحافظة، والتعويض على الفلاحين الذين فقدوا أبقارهم، وتثبيت العاملات المياومات ولهن ست سنوات في عملهن وتشميل أعمالهن بالأعمال الشاقة، والمطالبة بإنشاء مسامك على شاطئ البحر أسوة بالدول المجاورة لارتفاع أسعار السمك محلياً، وقد خرج عن موائد السوريين، وتأمين مستلزمات الزراعة من محروقات وأسمدة ومكافحة وبذار، وإنشاء مصنع العصائر للحمضيات، فمئذ عشر سنوات المحافظة موعودة به ولم ير النور بعد.

نقابة النقل البحري

عقد العمل الفردي بين العامل وشركة STJ الروسية ممتاز جداً، لكن نطالب بتسليم العامل نسخة عن العقد، ورفع قيمة الوجبة الغذائية، والإسراع بتأمين الخطوط الملاحية الموعودة، لأن المرفأ شبه متوقف عن العمل.

نقص العمالة في السويداء



تعد قضية نقص اليد العاملة من القضايا الهامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ومن القضايا الملحة التي لم تعد تقبل التأويل، وسياسة التسوييف الحكومي في إيجاد الحلول السريعة لها، لضمان استمرار الإنتاج وتأمين مستلزمات المواطنين الحياتية. زيارة قاسيون لمواقع الإنتاج

■ مراسل قاسيون

تم إرجاء مسابقة مركزية لوزارة الصناعة لتعيين عمال جدد في محافظة السويداء في العام الماضي، بعد تقدم مئات العمال بطلبات توظيف في معامل الأحذية والسجاد الآلي والتقطير، ودفعهم بمبالغ مالية كبيرة لقاء طوابع وأوراق مطلوبة للتوظيف، ولم تكد الفرحة تبلغ نفوس العمال بقرب الحلول حتى أجهزت تعليمات وزارة التنمية الإدارية القاضي بالترتيب لحين صدور قانون التوصيف الوظيفي، وما أنزل الله به من سلطان، وآخرها الإعلان عن نيتها إجراء مسابقة مركزية لتعيين المسرحين من الخدمة الاحتياطية، ويبقى الانتظار سيد الموقف «على الوعد يا كمن» دون أية نتائج ترضي إلى سد النقص الحاد في العمالة في محافظة السويداء وتعويض الخريف، بسبب بلوغ العمال السن القانونية حتى الآن، وللاطلاع على وضع هذه المواقع الإنتاجية زارت قاسيون بعض المعامل ورصدت آراء العمال في موضوع نقص العمالة.

معمل الأحذية

إحدى المعامل في المعامل قالت: لدينا نقص واضح في الكوادر الفنية والإدارية مما يشكل أعباء إضافية يتحملها العدد القليل من العمال، والبالغ 176 بين مثبت ومؤقت ونحتاج إلى تنفيذ الخطة الإنتاجية إلى 225 عاملاً، الأمر الذي يتطلب تكليف العامل بأكثر من عمل، إضافة إلى عمله الأساسي، وقد طالبنا في مؤتمراتنا النقابية السنوية بفتح باب

التوظيف للشباب لتغطية النقص الحاصل، ومنح الإدارة الصلاحية في تسير الأمور، ومنها: تعيين عمال لتحقيق زيادة في الإنتاج كمّاً ونوعاً واختصاراً للوقت، مع العلم أن نسبة العمالات في المعمل 75% وهناك أعمال مجهدّة تتطلب وجود عمال ذكور. أحد العمال المؤقتين في المعمل طالب: بتسوية وضع العمال المؤقتين وإصدار مراسيم التثبيت بعد السنوات الطويلة من الخدمة بصفة عقود سنوية.

معمل السجاد الآلي

إحدى المعاملات في المعمل صرحت لقاسيون: أغلب العمال متوسط أعمارهم كبير ولدينا أمراض مهنية، إلا أن العمال ما زالوا خلف الآلات متمسكين بعملهم باعتباره مصدر رزقهم المحتوم، رغم جميع المعوقات، وفي مقدمتها: نقص اليد العاملة، وقدم الآلات، وتنسيق بعضها بسبب عدم توافر قطع تبديلية، ولابد من فتح باب التوظيف أمام الشباب حرصاً على استمرارية الإنتاج وتطوره، وللحفاظ على نسب الإنتاج التي تتحسن بشكل مستمر.

مشروع استصلاح الأراضي الزراعية «تنمية المنطقة الجنوبية»

لن يشفع له عمله المنتج في تطوير واستصلاح عشرات آلاف من الدونومات الوعرة وتحويلها إلى بساتين تفاح، وتحسين المستوى المعيشي للفلاحين طيلة السنوات السابقة وتحقيق فوائد اقتصادية جمة للدولة، أحد العمال قال: يعاني المشروع سكرة الموت

والتوقف ويلفظ أنفاسه الأخيرة بسبب النزيف الدائم للعمال المحالين إلى التقاعد، وقد تراجع عدد العمال من 160 إلى 70 عاملاً فقط، دون أن يتم تعويض النقص الحاصل ورفد المشروع بعمال جدد من قبل وزارة الزراعة لضمان استمراريته مع كل ما قدم من خدمات لأهالي محافظة السويداء، يضاف إلى جملة المعوقات قدم الآليات، وبالتالي الحاجة اليومية لإصلاحها وصيانتها، كما يعاني العمال الموجودون من أمراض مهنية بسبب معدل أعمارهم الكبير.

فرع الجيولوجيا والثروة المعدنية

أخبرنا أحد العمال: إن الفرع يحقق عائداً مالياً كبيراً يقدر بمئات الملايين، من رسوم تراخيص وإشراف فني وعائدات لوزارة المالية، وهذا الإنتاج الكبير لم يكن ليرى النور لولا جهود العمال بالرغم من الصعوبات الكبيرة، وفي مقدمتها نقص الكادر الفني ووجود أمراض مهنية يعاني منها العمال الذين على رأس عملهم وعددهم 30 عاملاً فقط، وحجم العمل كبير مقارنة بهذا العدد المتواضع من العمال.

المخابز الآلية

أحد عمال المخابز الآلية قال: لدينا أربعة مخابز آلية في المحافظة، جميعها لها ذات المشاكل والهموم، وتعاني من نقص اليد العاملة، أنا عامل أعمل لمدة 12 ساعة على أربع آلات، وللعلم، إن هذا الخط في النظام الداخلي للمخابز يحتاج إلى 28 عاملاً وعاملة لتشغيله، واليوم بسبب نقص اليد العاملة يعمل على هذا الخط تسعة أو عشرة عمال بجهود مضاعفة وللساعات طويلة، وعلى أكثر من آلة أيضاً، لتغطية النقص الحاصل باليد العاملة لدينا، ومن دون أي تعويض يذكر عن هذه الأعمال الإضافية، والجدير ذكره: أن أجورنا

قليلة جداً، ولا تكفي لشراء خبز وأجور المواصلات.

مؤسسة العمران

العمال تحدثوا: إن النظام الداخلي لمؤسسة العمران 170/ عاملاً وعلى أرض الواقع لدينا 85 عاملاً وعاملة، في ظل أن المؤسسة قامت بتوسيع ملاكها وفتحت جبهات عمل جديدة وهذا يتطلب أعداداً من العمال الجدد. أحد العمال قال: أنا أعمل في أحد المراكز التابعة للمؤسسة في بلدة المشنف، ولا يوجد عامل سواي، وبسبب نقص العمال أعمل أعمالاً وظيفية عدة دون تعويض عن أعمالي الإضافية، أنا المدير وقاطع الفاتورة والمحاسب وأمين المستودع والحارس والمستخدم يعني: «عامل لمجموعة وظائف ببلاش».

فرع المحروقات

أحد العمال قال: نحن بحاجة إلى 25 عاملاً على الأقل، ولابد من إجراء مسابقة لتعيين فنيين من حملة الشهادة الثانوية الصناعية والمعاهد الفنية، والجدير ذكره أننا رغم خطورة عملنا لم يتم حتى الآن تشميلنا بالمرسوم 246 لعام 2006 الخاص بالأعمال الشاقة والخطرة، بين الوعود الحكومية المعسولة ومنطق التسوييف والمطالبة، وينتظر عمال السويداء توسيع دائرة التعيين لتعويض النقص الحاد في أعداد العمال، وتوسيع الملاكات العددية للدوائر والمؤسسات والمعامل، وإيجاد فرص عمل جديدة في ظل عدم جدية الحكومة في تحسين الوضع المعيشي للعمال عبر زيادة الأجور، المطلب الأساسي والجوهري الذي يعدل الخلل الحاصل في ميزان توزيع الثروة لصالح أصحاب الأرباح على حساب أصحاب الأجور المنتجين، والاكتفاء بالسقف المتواضع المطالب بزيادة التعويضات المكمل للرواتب والمتعلقة بالحوافز الإنتاجية.

ينتظر عمال

السويداء توسيع

دائرة التعيين

لتعويض النقص

الحاد في أعداد

العمال وتوسيع

الملاكات العددية

للدوائر والمؤسسات

والمعامل وإيجاد

فرص عملٍ جديدةٍ

هل يرث بايدن «حرب ترامب» ضد الصين؟



الحفاظ على موقفها المتشدد، قائلاً: إن واشنطن يجب أن تكون مستعدة «لفرض تكاليف» على بكين بسبب سياساتها تجاه تايوان وهونغ كونغ والأقليات المسلمة. كما أكد أن العنصر المحوري في إستراتيجية الإدارة الأمريكية يشمل تجديد التحالفات والاستثمارات القوية في التكنولوجيا «لضمان احتفاظها» بميزة حاسمة ضد الصين.

وكما تظهر هذه التطورات، فقد اعتمدت إدارة بايدن إلى حد كبير سياسة إدارة ترامب تجاه الصين. وتشير هذه التطورات أيضاً إلى أنه من غير المرجح أن تقوم الإدارة الجديدة على الفور بالتراجع عن الرسوم وإنهاء الحرب التجارية. ومن المرجح أن تعتمد السياسة الأمريكية إزاء «الحرب التجارية» على المدى المتوسط والطويل على المسار العام للعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين، بوصفها أعداء فعلياً. وفي حين أنه ربما يكون جو بايدن مختلفاً شكلياً عن دونالد ترامب من حيث الزيادات والانخفاضات المفاجئة في الرسوم الجمركية، إلا أنه في الغالب ستكون سياسة «حافة الهاوية الاقتصادية» حاضرة خلال السنوات القادمة، ومن المؤكد أن شيئاً لن يتغير جذرياً في سياسة المواجهة الشاملة التي تواصلها الصين تجاه الصين. في المقابل، تواصل الصين التأكيد على الحاجة إلى تصحيح الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة السابقة من خلال إطلاق حرب تجارية غير ضرورية على الإطلاق ويمكن تجنبها.

وضع القوة العالمية التي أعلنها البنتاغون مؤخراً بهدف تقييم «البصمة العسكرية للولايات المتحدة، والموارد، والإستراتيجية، والمهام في جميع أنحاء العالم» لوضع خطط يمكن أن تخدم على أفضل وجه طموح جو بايدن لإعادة الهيمنة الأمريكية ومنع دول أخرى، مثل: الصين وروسيا، من تحديها. وقد سبق لبائدين أن أكد مراراً وتكراراً أن السياسة الأمريكية «الجديدة» تجاه الصين سوف تأخذ بعين الاعتبار ضرورة «دعم الحلفاء» في المنطقة الأوراسية، لكن وفي وقت لا تزال دول أوروبا فيه على خلاف واضح مع الولايات المتحدة حول عدد من الملفات المتعلقة بدول عدة في آسيا، فقد بدأ جو بايدن بالفعل في الضغط من أجل إحياء التحالفات الأمريكية الخاملة، بما في ذلك الرباعية «الولايات المتحدة، أستراليا، اليابان، الهند»، بهدف إعلان هو «معالجة» النفوذ الصيني المتزايد.

ووفقاً لتقارير وسائل إعلام يابانية، فإن الولايات المتحدة اقترحت بالفعل عقد اجتماع افتراضي لقادة الرباعية مما يعكس درجة الأهمية التي تعلقها الإدارة الجديدة لبائدين على هذا التجمع وعلى الفكرة التقليدية القائمة على حصار الصين. في هذا الصدد، أكد مستشار الأمن القومي لبائدين مؤخراً: أن خطة العمل الرباعية ستكون المفتاح في إستراتيجية الولايات المتحدة لآسيا والمحيط الهادئ. وأضاف: إن الولايات المتحدة بحاجة إلى

مجالات «المخاوف» التي يمكن أن تكون موضوعاً للخلاف بين الولايات المتحدة وبكين، وهذا يشمل تايوان وهونغ كونغ وشينجيانغ. وفي الواقع، فإن فكرة توسيع الولايات المتحدة لنطاق المواجهة مع بكين تجد أرضية خصبة للنمو بالنظر إلى إنشاء قوة عمل جديدة بأمر من بايدن، بهدف إجراء مراجعة إستراتيجية معمقة للسياسات الأمريكية تجاه الصين.

وفي وقت تم فيه إنشاء هذه القوة «لمراجعة» السياسة الأمريكية تجاه الصين، فقد أكد جو بايدن بشكل واضح: أن الهدف النهائي والأساسي لأية سياسة أمريكية مستقبلية تجاه الصين هو إدامة الهيمنة الأمريكية. وخلال الأسبوع الماضي، عندما تحدث بايدن في وزارة الخارجية، قال: إنه «يجب على القيادة الأمريكية أن تكون أهلاً لهذه اللحظة الجديدة من تعزيز السلطوية، بما في ذلك الطموحات المتزايدة للصين لمنافسة الولايات المتحدة».

«الصين هي التحدي الأول»

في مؤتمر صحفي عقد مؤخراً، قال مسؤولون في البنتاغون: «نعتقد الوزارة أن الصين هي التحدي الأول الذي يواجه الوزارة. كما أن العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين، وكذلك تأثير الصين على المسرح العالمي هو محور تركيز مركزي للسياسة الخارجية لإدارة بايدن». وينبغي أن يُنظر إلى هذه التصريح بارتباطه مع بدء مراجعة

مهدت المكالمة الأولى التي قام بها الرئيس الأمريكي، جو بايدن، مع الرئيس الصيني، شي جين بينغ، الطريق الصعب المتوقع للعلاقات بين القوتين الدوليتين في ظل إدارة بايدن. وفي حين أنه لا يوجد أي مكسب فعلي أمريكي يمكن توقعه من مسار التصعيد مع الصين، إلا أن بعض التطورات الأخيرة ترجّح إلى حد كبير هذا التوجه في السياسة الأمريكية.

إعداد: سمع خطر

بالنسبة لإدارة بايدن - كما هي الحال مع إدارة ترامب السابقة - فإن الصين هي المنافس الرئيسي للهيمنة العالمية الأمريكية. وبحسب هذه الإدارة، فإن «إحياء» النفوذ العالمي للولايات المتحدة وقوتها المنفردة هو الهدف السياسي الأول. وبما أن الصين هي المنافس الأكبر اقتصادياً على الأقل، فإن المواجهة تبدو حتمية.

«مخاوف جديدة» تمهد للتصعيد الاستمرار الواضح لسياسة المواجهة من إدارة ترامب إلى إدارة بايدن يعكس كيف أن هذه السياسة لا تتبقي ببساطة عن الشخص الجالس في البيت الأبيض، بل عن القلة الحاكمة فعلياً والتي لها جذور عميقة في مؤسستي الدفاع والخارجية. ويفسر ذلك أيضاً لماذا لم يتراجع جو بايدن «الذي كان معروفاً سابقاً بأنه من أشد المنتقدين للحرب التجارية التي «ابتدعها» ترامب مع الصين» حتى الآن عن الرسوم التي فرضها الرئيس السابق. وكما تظهر المحادثة الهاتفية، من المحتمل أن يكون بايدن قد وسّع

في وقت لا تزال

أوروبا فيه على

خلاف واضح

مع الولايات

المتحدة حول

عدد من الملفات

المتعلقة بدول

عدة في آسيا

فقد بدأ جو بايدن

بالفعل في

الضغط من أجل

إحياء التحالفات

الأمريكية

الخاملة بما في

ذلك الرباعية

الاستمرار
الواضح لسياسة
المواجهة من
إدارة ترامب
إلى إدارة بايدن
يعكس كيف أن
هذه السياسة لا
تنبثق ببساطة
عن الشخص
الجالس في البيت
الأبيض بل عن
القلة الحاكمة
فعلياً

ما هو الهدف الفعلي للاعتداءات الصهيونية، وما هو المعنى العميق لها؟



يسود توافق - ملفت للانتباه - في تقييم أهداف الاعتداءات العسكرية «الإسرائيلية» المتكررة على سورية؛ إذ نسمع من محللين من الجهات المختلفة تقييماً موحداً، خلاصته هي: أن الاعتداءات تستهدف مواقع أو قوات أو أسلحة أو قادة إيرانيين ومن حزب الله يعملون على الأراضي السورية، وأن هدفها هو تقويض إمكانات نقل السلاح إلى حزب الله، وكذلك تقويض «النفوذ الإيراني»...

■ سعد صائب

ورغم أنه لا يمكن اعتبار القراءة السابقة خاطئة بالكامل، لكنها بالتأكيد قراءة جزئية لا تعكس سوى جزء من الحقيقة، خاصة أن وجود تأثير فعلي بالمعنى العسكري لتلك الغارات، هو أمر مشكوك به من الأساس...
لوضع الأمور في سياقها، لا بد من الإشارة قبل كل شيء، إلى أن الغارات نفسها ومعدل تكرارها، قد ارتفع بشكل كبير خلال النصف الثاني من عمر الأزمة السورية، وبشكل خاص في السنوات الثلاث الماضية... وهذا أمر يسمح تفسيره بالاقتراب من فهم حقيقة المسألة...

ما نعتقده هو: أن أي تدخل «إسرائيلي» علني في السنوات الأولى، كان من شأنه أن يضع التناقض مع الصهيوني بالنسبة لعموم السوريين - الذين لم تكن قد تعمقت الجراح المتبادلة فيما بينهم - فوق كل التناقضات الأخرى، وبشكل خاص فوق ثنائيات وهمية طائفية وقومية... وهذه الثنائيات بالذات، وخاصة الطائفية، كانت مطلوبة بشدة في السنوات الأولى كي تتجز «مدعومة بالقمع الأمني والتدخلات الخارجية» عملية حرق الحركة الشعبية عن سلميتها، بل ودفع الأمور في البلاد نحو ما يشبه اقتتال داخلي أهلي... وليس خافياً أن للصهيوني مصلحة كبرى في ذلك.

وإذا كان الأمر كذلك حتى نهايات 2015، فإن الأمور بدأت بالتغير مع الدخول الروسي العسكري المباشر؛ فمن جهة بدأت الحرب الحقيقية على داعش مع ما يستتبعه ذلك من تقليص لأرضية اللعب على المسألة الطائفية... ثم جرى تضيق هذه المساحة إلى

الحدود الدنيا مع انطلاق مسار أستانا 2017، وتطويقه التدريجي لساحات القتال والعنف... أي: إن مصير البلاد مع تراجع سيطرة داعش ومثيلاتها، ومع تراجع حدة الاقتتال الداخلي، بات مفتوحاً مجدداً على احتمالات إيجابية بينها خروج سورية من أزمتها، وخروجها موحدة، وبمنظومة جديدة تنتمي إلى التوازن الدولي الجديد، مع ما يحمله ذلك من مخاطر فعلية على الكيان الصهيوني...

زاوية أوسع

رغم كارثية الوضع السوري، والانتهاك السافر الذي نعيشه كسوريين بشكل يومي ضد سيادتنا كدولة وكشعب، الانتهاك من أعداء الخارج ومن أعداء الداخل المتمثلين بمنظومة النهب والقمع الليبرالية، ورغم جملة صفقات التطبيع وما يرافقها من تطبيع وتزوير، إلا أن هذا كله لا ينبغي أن يعمينا عن القراءة الحقيقية لوضع الكيان الصهيوني... كلمة السر في قراءة وضع الكيان الصهيوني، هي الوضع الاقتصادي والسياسي والعسكري للغرب عموماً وبشكل خاص للولايات المتحدة وبريطانيا؛ فالكيان، كان ولا يزال استطلاعية للمشروع الغربي ضمن منطقتنا، والأزمات التي يعيشها على المستويات المختلفة هي تعبير عن أزمتها المركز الغربي نفسه... «بين تعبيرات أزمة الكيان عدم ثبات أية حكومة طوال السنتين الماضيتين، رغم «الإنجازات» الطبيعية التي يبدو أن «الإسرائيليين» أنفسهم هم أكثر من يعرف قلة أهميتها، ومدى استعاضتها الفارغة»... منذ عقدين من الزمن، كنا نتحدث عن الأزمة الأمريكية القادمة، وأنها ستكون أضخم وأعمق من أزمة 1929، وأنها يمكن أن تهدد الوجود

هناك احتمال جدّي يخشاه «الإسرائيلي» هو ألا يكون حاضراً وأن تمضي سورية باتجاه الحل خلافاً لإرادته ورايه

السياسي لأمريكا نفسها كبلد واحد... اليوم لم يعد ينكر هذه المسألة حتى الأمريكيون أنفسهم... «هنالك طبعاً «ليبراليو منطقتنا» وبراميل نطفاها لا يزالون يتمسحون بالغرب ويتقدمه...»
في السياق ذاته فإن الاتجاه العام لوضع الكيان الصهيوني هو نحو التراجع، ولذا فإن من الضرورات الوجودية بالنسبة له، استمرار الأزمة السورية واستمرار تدمير سورية... وإذا كان ولا بد من حل، فينبغي أن يكون مصمماً بحيث لا يشكل خطراً على الكيان الصهيوني...

بين 242 و2254...

لكي نوضح مدى تأثير حل الأزمة السورية على الكيان الصهيوني، نقول التالي: درجة عمق وتعقيد وتشابك الأزمة السورية هي انعكاس لعمق الصراع الدولي الكثيف الجاري... وبالتالي، فإن الطريقة التي ستحل ضمنها الأزمة السورية، ستستكون من أول التعبيرات السياسية الواضحة عن التوازن الدولي الجديد، الذي يتراجع ضمنه الغرب ويتقدم الشرق، يتراجع ضمنه الأمريكيين والبريطانيون والفرنسيون، ويتقدم الروس والصينيون...

ولأن الأمريكي يعلم ذلك تماماً، فإنه بات يعبر منذ سنوات، أن خطته الأفضل في سورية هي عدم الوصول إلى حل، لأن الوصول إلى حل يعني خسارته... وهذا عبر عنه جيمس جيفري بوضوح تام وبشكل متكرر، بالقول: إن وظيفته تحويل سورية إلى مستنقع للروس، ومن ثم بقوله: أن «الجمود/ الطريق المسدود هو الاستقرار» المطلوب في سورية من وجهة النظر الأمريكية.

أكثر من ذلك، فإن حل الأزمة السورية، أي تنفيذ القرار 2254، يعني أن القرارات الدولية، ضمن التوازن الدولية الجديد، ليست حبراً على ورق وفقط، بل قرارات للتنفيذ... ما يعني أيضاً أن القرار 242 و338 وغيرها من القرارات هي الأخرى ستكون موضع التنفيذ...

علنيّ وسريّ

ليس خافياً على أحد، أن الأدوار الصهيونية هي أدوار كبيرة ضمن الأزمة السورية، ومما قبل 2011، وذلك رغم أن وضع اليد على الأدلة «الجنائية» لذلك، هو مسألة شديدة الصعوبة. رغم ذلك، فإن «إسرائيل» ليست موجودة في أي إطار رسمي ذي علاقة بحل الأزمة السورية، فلا هي ممثلة بالمجموعة الغربية المصغرة، ولا في أستانا، ولا في مجموعة الدعم الدولية «فينا»، ولا في المجموعة المنقرضة المسماة «أصدقاء سورية».. وهذا أمر طبيعي جداً، فالصهيوني عدو واضح للشعب السوري وللسورية، ولا يجرؤ أحد عموماً على إقحامه في أي شأن رسمي خاص بسورية... اللهم إلا بعض الكرات الذين ظهروا خلال السنوات الماضية.

بهذا المعنى، فإن طريقة حضور «إسرائيل» في المفاوضات المتعلقة بالشأن السوري، ومن وجهة نظرها، يتم عبر أسلوب واضح هو الغارات المتكررة بغض النظر عن تحقيقها، أو عدم تحقيقها لاهداف العسكرية... «لتوضيح مقصدنا بعدم تحقيق تلك الغارات لهدفها المعلن، فإلى جانب أن الوقائع تقول: إن تلك الغارات لم تشكل أية إعاقة جديّة لعمليات الإمداد والتسليح وغيرها من العمليات، يمكننا أن نلفت نظر القارئ إلى مثال قطاع غزة الذي يكشف أن قطع الإمداد هو عملية شديدة الصعوبة حتى في ظروف مثل ظروف قطاع غزة... فكيف بمنطقة شديدة الاتساع ممتدة عبر عدة دول...».

بكلام آخر، فإن الاعتداءات الصهيونية المتكررة على سورية، في اعتقادنا، تكاد لا تمتلك أية أهداف عسكرية جديّة... بالمقابل فإن هدفها الأساس هو هدف سياسي، جوهره هو القول: نحن هنا ونريد أن يكون رأينا حاضراً... وهذا الكلام في جوهره، يعني أن هناك احتمالاً جدّياً يخشاه «الإسرائيلي» هو ألا يكون حاضراً، وأن تمضي سورية باتجاه الحل خلافاً لإرادته ورأيه... وهو الأمر القابل للتطبيق، والواجب التطبيق من وجهة النظر الوطنية السورية...

كيف ستكون السياسة الأمريكية «الجديدة» اتجاه سورية؟



على مدار الشهر الماضي، ومنذ تولي بايدن منصبه، رأينا الولايات المتحدة تلغي العديد من القرارات التي اتخذتها إدارة ترامب، وربما أكثر من أية إدارة جديدة فيما يتعلق بسابقتها. حتى أن بايدن حطم الرقم القياسي لعدد الأوامر التنفيذية الصادرة في اليوم الأول والأسبوع الأول من استلام المنصب؛ حيث يتعلق جزء كبير من القرارات التي اتخذها إما بإلغاء أو عكس قرارات كان قد اتخذها ترامب وإدارته. ومع ذلك، لا يزال الكثير غير واضح بشأن إدارة بايدن، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، ولا سيما منطقتنا وسورية...

■ ريم عيسى

تكشف نظرة عامة سريعة على الأوامر التنفيذية التي وقّعها بايدن، عن وجود هدفين مباشرين واضحين «على الأقل من وجهة النظر الترويجية والإعلامية» أولاً: إعطاء الانطباع بأن هناك تغييرات، وأن هذه الإدارة مختلفة عن سابقتها؛ وثانياً: هذه الإدارة تأخذ أزمة كوفيد-19 على محمل الجد، وستعمل على معالجتها.

هاتان الرسالتان الأكثر وضوحاً اللتان يجري تقديمهما للأمريكيين أولاً وقبل كل شيء. على الرغم من أنهما موجّهتان أيضاً إلى الجمهور الدولي...

بالإضافة إلى ما سبق، اتخذت إدارة بايدن أيضاً بعض الخطوات على المستوى الدولي، بما في ذلك:

– وقف الانسحاب الأمريكي من منظمة الصحة العالمية.

– العودة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

– العودة إلى اتفاقية باريس للمناخ.

– التراجع عن المنع الذي مارسه ترامب بشأن تولي نغوزي أوكونجو إيويلا رئاسة منظمة التجارة العالمية.

– التأكيد على الالتزام الكامل بحلف الناتو.

– النظر في إلغاء العقوبة على مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية.

– النظر في العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة «أي: الاتفاق النووي الإيراني».

مع الأخذ في الاعتبار هذه الإجراءات والتصريحات من جانب بايدن والمسؤولين الآخرين في الإدارة الجديدة، يبدو أن الرسالة الأكثر تكراراً مفادها: أن الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة تريد اتباع نهج أكثر تعاوناً من سابقتها، وأنها ستعمل على عكس النهج الانعزالي الذي اتبعته إدارة ترامب، النهج الذي أثار عداً حتى أقرب الحلفاء التاريخيين للولايات المتحدة في الغرب.

هل ستكون سياسات بايدن عكساً لسياسات ترامب؟

في حقيقة الأمر، لا يمكن القول إن ما تحاول إدارة بايدن فعله هو عكس ما كانت تفعله إدارة ترامب.

إن السياسات التي مارسها الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ترامب، سواء الداخلية منها أو الخارجية، ليست في نهاية المطاف «سياسات ترامب»، بل هي سياسة الولايات المتحدة ككل، أو بعبارة أدق: هي السياسة الناتجة كمحصلة قوى للتيارات الموجودة في السلطة الأمريكية. وهنا لا نقصد «صراع الديمقراطيين والجمهوريين»، فهذا الشكل من الصراع هو العرض المسرحي المجاني المستمر منذ عقود طويلة لإمتاع الجمهور الداخلي والخارجي والهائه... بل الصراع

الفعلي بين مراكز القوى المختلفة في نظرتها الإستراتيجية لما ينبغي فعله اتجاه القضايا المختلفة التي تواجه الولايات المتحدة، وعلى رأسها دور الدولار العالمي وكيفية التعامل مع قضايا كبرى، مثل: الصعود الصيني الروسي...

نقول ذلك لأن هنالك سياسات يصعب تفسيرها إذا لم نضع هذا الأمر في خلفية التفكير... مثلاً: لفهم السياسات الأمريكية اتجاه سورية، لا يمكننا أن نغفل تصريحات جيمس جيفري التي قال فيها بشكل واضح: إنه قد تم التلاعب على ترامب بما يخص عدد القوات، وأنه تم الالتفاف على قراره في الانسحاب من سورية... بكلام آخر، فإن أنصار التيار الذي ينتمي إليه بايدن، لم يكونوا خارج السلطة كلياً أيام ترامب، بل على العكس من ذلك فقد كانوا موجودين دائماً، وفي المواقع التنفيذية المختلفة لجهاز الدولة شديد الضخامة والتعقيد... ومن مواقعهم المتعددة تلك، كانوا يقاومون الاتجاه الذي يحاول ترامب فرضه، وربما نجحوا في ذلك إلى حد بعيد في عدد كبير من الملفات... بغض النظر عن أن نجاحهم في أي منها كان يعني انتصار تيار أمريكي على تيار أمريكي آخر بالنقاط، وبالتالي، فإن الفريقين معاً كانا يواجهان المسائل الخارجية لا بمجموع نقاط كل منهما، بل بالفرق بين نقاط كل منهما... أي: إنهما يواجهان الخارج من موقع أضعف بكثير... وهذا الأمر مستمر الآن وسيستمر أكثر.

ماذا عن سورية؟

القراءة الأكثر تداولاً في مراكز الأبحاث الأمريكية، وكذا في الإعلام، هي أن الإدارة الأمريكية ليست مهتمة حالياً بالشأن السوري. ومن تعبيرات ذلك أن بايدن لم يقل بعد أي شيء مهم متعلق بسورية، وكذلك فإن

المناصب الشاغرة المتعلقة بعمل الأمريكيين في الملف السوري لا تزال شاغرة... «طبعاً عدا وظيفة الرجل الهستيري المدعو جويل ريبورن فهي مستمرة دون انقطاع. ووظيفته تتكثف في أمر واحد، هو متابعة سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار، والتعبير عن فرحه كلما تهاوت قيمة الليرة السورية، في مشهد من الشماتة المناسبة تماماً لأخلاق المجرمين الأوائل الذين قتلوا 90 مليون هندي أحمر لتأسيس دولتهم».

عودة إلى موضوع المناصب، فقد أعلنت الخارجية الأمريكية يوم الخميس الماضي عن تعيين إيمي كترونا ممثلاً خاصاً بالإدارة لشؤون سورية. ما يعني أنها ستقوم بوظائف جيفري بشكل مؤقت بانتظار إما التثبيت أو التغيير.

والتغيير هنا قد يطالها هي، وقد يطال المنصب نفسه، إذ يجري الحديث عن احتمال العودة إلى الصيغة التي كانت معتمدة ما قبل ترامب، حيث لا يكون للشأن السوري مبعوث خاص، بل مسؤول ملف، ما يعني تخفيضاً لأهمية المسألة ضمن التعامل الأمريكي...

وحول هذه الاحتمالات، يدور كم هائل من التحليلات والتوقعات، ولكن تكاد جميع وسائل الإعلام تتفق في تكرار الكلام الفارغ القائل: «ليست هنالك سياسة واضحة للولايات المتحدة اتجاه سورية حتى الآن».

«عدم وجود سياسة واضحة»، يعني شيئاً واحداً فقط، هو استمرار السياسة السابقة التي كان معمولاً بها أثناء مرحلة ترامب. أي: الاستمرار بسياسة «الجمود هو الاستقرار» وسياسة «المستتقع»... والتمهيد الذي بدأنا به المادة حول مدى «جدية» تغير السياسات الأمريكية بين الإدارتين هو للتدليل على أن الواقع الفعلي في عدد كبير من الملفات الخارجية الأمريكية هو أعقد من التصور المبسط عن انتقال بين إدارتين متناقضتين.

أولئك الذين يرسمون السياسات التفصيلية الخاصة بسورية ضمن مؤسسة السلطة الأمريكية، لم يتغيروا فعلياً بتغير الإدارة، بل وقسم كبير من منفذي تلك السياسات لم يتغير هو الآخر، وهؤلاء وأولئك هم صناع السياسات أنفسهم الذين كانوا منذ وقت أوباما مسؤولين عن الملف السوري، ويملكون اتجاهه الهدف الإستراتيجي نفسه: محاولة استخدام سورية نفسها كصاعق تفجير للمنطقة بأكملها كحد أعلى، وصولاً إلى داخل دول الخصوم الدوليين الصاعدين، أو كاستتقع تغرق فيه تلك القوى كحد أدنى...

وإذا؟

القراءة السابقة ربما توحى بأمرين، الأول: أن الولايات المتحدة لن تغير شيئاً من سياساتها اتجاه سورية، والثاني: أن احتمالات التوافق الدولي حول حل في سورية هي احتمالات معدومة.

الحقيقة، هي أن الأمرين ربما يكونان فعلاً كذلك، مع أن ذلك لا يلغي احتمال تغيير في كليهما، على الأقل اعتماداً على تغيرات التوازنات الدولية... إذ إن بين تفسيرات ما يجري وصفه بأنه غموض في السياسة الأمريكية اتجاه سورية، أنها سياسة «غامضة» بشكل مقصود لتكون قابلة للتكيف مع احتمالات تغيير كبيرة في حال جرى الوصول إلى توافقات دولية... وهو احتمال لا يمكن نفيه، ولكن بالتأكيد لا يجوز التعويل على تغيير أمريكي وانتظاره، خاصة في ظل التدهور الهائل الذي تعيشه سورية بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي...

ما ينبغي العمل عليه هو الانطلاق نحو الحل، أي: نحو التطبيق الفعلي للقرار 2254، بغض النظر عن رأي الأمريكي بذلك، مع ترك الباب موارباً له للانضمام إلى العملية، إذ من شأن ذلك أن يقلل من حجم التخريب الذي لا يزال قادراً على ممارسته...

«مصارف التمويل الأصغر».. ما الجديد؟



صدر بتاريخ 2021/2/20 القانون رقم 8/ لعام 2021 الذي يسمح بتأسيس «مصارف التمويل الأصغر».

■ عادل إبراهيم

القانون الجديد ألغى العمل بالمرسوم التشريعي رقم 15/ لعام 2007، القاضي «بالإعفاء لمجلس النقد والتسليف بالترخيص بإحداث مؤسسات مالية مصرفية اجتماعية تهدف إلى تقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر، بالإضافة إلى خدمات مالية ومصرفية أخرى لشرائح معينة من السكان»، وكذلك ألغى العمل ببعض مواد القانون رقم 9/ لعام 2010 الخاص بتأسيس «مصرف الإبداع للتمويل الصغير والمتناهي الصغر»، الذي يعمل على تقديم الخدمات المالية المستدامة لأصحاب المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، كما يعمل على نشر ثقافة التمويل متناهي الصغر بين الناس، وذلك بحسب مضمون المادة 28 منه.

وبحسب المادة 25: «على المؤسسات المالية المصرفية الاجتماعية المحدثة وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم 15/ لعام 2007 ومصرف الإبداع للتمويل الصغير والمتناهي الصغر المحدث وفق أحكام القانون رقم 9/ لعام 2010 لتوفير أوضاعها وتعديل أنظمتها الأساسية وفق أحكام هذا القانون خلال مهلة سنتين تبدأ من تاريخ نفاذه».

الشرحية المستهدفة

بحسب المادة 2 من القانون الجديد: «يهدف هذا القانون إلى تحقيق النفاذ المالي لأكثر شريحة ممكنة من ذوي الدخل المنخفض أو معدومي الدخل وممن لديهم القدرة على ممارسة نشاط اقتصادي، ولا يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية، وذلك من خلال تقديم المنتجات والخدمات المالية المختلفة في مجالات الائتمان والإدخار والتأمين، والخدمات غير المالية المرتبطة بها، من تدريب وبناء القدرات وتقديم المشورة للعملاء وغيرها، بهدف تأمين دخل إضافي وخلق فرص العمل وتحسين نوعية الحياة، سعيًا وتعزيزًا للبعد الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة».

من الناحية العملية لا جديد في الشرائح المستهدفة بموجب القانون الجديد بالمقارنة مع الشرائح المستهدفة وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم 15/ لعام 2007، ومصرف الإبداع للتمويل الصغير والمتناهي الصغر المحدث وفق أحكام القانون رقم 9/ لعام 2010.

الخدمات والنشاطات

بحسب المادة 11 من القانون: يتولى المصرف تقديم الخدمات والنشاطات الآتية: أ- قبول الودائع بالعملة السورية. ب- التمويل والمنتجات المالية والقروض الأصغر بضمان أو دونه. ج- فتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير. د- خدمات التأمين وإعادة التأمين لدى شركات التأمين السورية التي تمنحها للمستهدفين، وفق الضوابط التي تضعها هيئة الإشراف على التأمين. هـ- الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية، والأوراق المالية التي يصدرها مصرف سورية المركزي. و- النصح والإرشاد في المجالات الإدارية والتسويقية والفنية. ز- الخدمات التدريبية، وإجراء الأبحاث، وإصدار النشرات وإعداد الإحصاءات اللازمة لعمله. ح- الإسهام مع الجهاز المصرفي في تحويل الأموال بناء على طلب الأفراد داخل أراضي الجمهورية العربية السورية، وخاصة في المناطق التي لا تتوفر فيها فروع للمصارف العاملة، وفق الضوابط التي يصدرها مجلس النقد والتسليف بهذا الخصوص. ط- أية خدمات أخرى تتوافق مع طبيعة عمله وأهدافه يوافق عليها مسبقاً مجلس النقد والتسليف.

إعفاءات ومزايا

الجديد في متن القانون، هي الإعفاءات والمزايا التي منحت بموجبها. فبحسب المادة 16 من القانون: أ- تعفى المصارف من ضريبة الدخل على الأرباح الصافية الناتجة عن عملها خلال السنوات الخمس الأولى لبدء مزاولة عملها. ب- تحدد

نسبة ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها المصارف المؤسسة على شكل شركات مساهمة مغفلة خاصة عن جميع نشاطاتها بمعدل «14%» أربعة عشر بالمئة بما فيها جميع الإضافات، عدا إضافة المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار، وإضافة لصالح الإدارة المحلية. ج- تحدد نسبة ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها المصارف المؤسسة على شكل شركات مساهمة مغفلة عامة، وذلك عن جميع نشاطاتها بمعدل «10%» عشرة بالمئة بما فيها جميع الإضافات عدا إضافة المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار، وإضافة لصالح الإدارة المحلية. د- يعفى عملاء المصارف من جميع الرسوم تحت أية تسمية كانت على أية عقود أو عمليات يجريها مع المصرف بما فيها رسوم الرهن ورسم الطابع. هـ- يعفى عملاء المصرف من ضريبة الدخل على الربح المتحقق من الودائع لدى المصرف، وذلك بالنسبة للودائع التي لا تتجاوز قيمتها 2,000,000 ل.س مليوني ليرة سورية، وذلك سواء كانت هذه المبالغ في وديعة واحدة أم عدة ودائع للشخص الواحد.

وبحسب المادة 17 من القانون: أ- للمصارف التعامل بالقطع الأجنبي وفق أنظمة القطع النافذة، والتعليمات التي يصدرها مجلس النقد والتسليف، ويحظر عليها القيام بأي نشاط تشغيلي بالقطع الأجنبي. ب- للمصارف بالاستناد إلى ميزانياتها وحساباتها السنوية المصدقة أصولاً تحويل الاستحقاقات الآتية إلى الخارج، وذلك عن طريق أي من المؤسسات المالية المرخصة المسموح لها بإجراء عمليات تحويل أو نقل الأموال إلى الخارج:

1- الفوائد والعوائد والتكاليف الأخرى المترتبة على رأس المال المدفوع من قبل المساهمين غير السوريين والسوريين غير المقيمين. 2- التعويضات والنفقات المرتبطة بعمل المصارف مباشرة المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة والفنيين العاملين لديها من غير السوريين. 3- نسبة «50%» خمسين بالمئة من صافي الأجر والمرتبات والمكافآت، ونسبة 100% مئة بالمئة من تعويضات نهاية الخدمة المستحقة للخبراء والفنيين العاملين في المصرف من غير السوريين. 4- قيمة

أسهم رأس المال المباعة أو المستردة من قبل المساهمين غير السوريين والسوريين غير المقيمين. 5- حصة تصفية رأس مال المصرف العائد للمساهمين غير السوريين. 6- المبالغ التي تستحق على المصرف ويلزم سدادها وتحويلها إلى الخارج بالقطع الأجنبي.

من الواضح، أن غالبية الإعفاءات أعلاه تصب بمصلحة رأس المال المستثمر في المصارف التي سيتم إحداثها بموجب القانون الجديد.

سلطة وصلاحيات مجلس النقد والتسليف

ورد في المادة 3 من القانون ما يلي: «لمجلس النقد والتسليف الترخيص بتأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغفلة تهدف إلى تقديم التمويل الأصغر، بالإضافة إلى الخدمات المالية والمصرفية الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون. يشترط أن يكون أحد المؤسسين شريكاً إستراتيجياً، ويضع مجلس النقد والتسليف الشروط والمعايير الواجب توفرها في الشريك الإستراتيجي».

كما ورد في المادة 5 من القانون ما يلي: يجوز للمصارف العاملة المشاركة في تأسيس المصارف أو المساهمة فيها، وذلك بعد الحصول على موافقة من: أ- مجلس الوزراء، بناء على توصية مجلس النقد والتسليف بالنسبة للمصارف العامة تحدد فيها نسبة مساهمتها في رأس المال. ب- مجلس النقد والتسليف بالنسبة للمصارف الخاصة ومصارف الاستثمار.

وبحسب المادة 27: «يصدر مجلس النقد والتسليف التعليمات التنفيذية اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون، ولا سيما المتعلقة بإجراءات الترخيص والتسجيل بما فيها نفقات التحقيق والتسجيل وضوابط الشريك الإستراتيجي لهذه المصارف، وتوفير الأوضاع مع أحكامه. وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذه أصولاً».

بانتظار صدور التعليمات التنفيذية للقانون، وبدء بالعمل بمضمونه، للوقوف على نتائجه وأثاره الاقتصادية الاجتماعية على أرض الواقع، وخاصة بما يتعلق بمصالح الشرائح المستهدفة منه والصادر باسمهم: «ذوي الدخل المنخفض أو معدومي الدخل».

أسهم «باسيليا سيتي» إلى التداول.. فمن المستفيد؟



يعود الحديث مجدداً عن المرسوم التشريعي رقم 66، والمنطقة التنظيمية الثانية جنوب المتحلق الجنوبي، المسماة «باسيليا سيتي»، وهذه المرة تحت عنوان «توزيع الأسهم التنظيمية على الشيوخ لجميع المالكين» في هذه المنطقة.

نوار الحمشقي

الحديث المنقول عن لسان مدير مديرية تنفيذ المرسوم التشريعي رقم 66 عبر أحد المواقع الإعلامية المحلية بتاريخ 2021/2/18 تضمن أيضاً بأن خطة المديرية القادمة بخصوص توزيع الأسهم ستكون خلال الفترة ما بين نهاية نيسان وبداية أيار القادم، وأنه «بمجرد تنفيذ هذه الخطوة من المشروع، يكون بإمكان المالكين، تداول الأسهم، والسندات الخاصة بهم، وبالتالي، يستطيع كل من يريد التجمع ضمن مقسم واحد، كما يمكن في حال رغب البعض ببيع سندات، تنفيذ ذلك، منذ بداية أيار القادم».

مزيد من التفاصيل

المدة الممنوحة من المحافظة من أجل المحاسبة في المقاسم، لمن يرغب، هي سنة، وذلك بمجرد توزيع الأسهم على المالكين، مع الإشارة إلى أن إصدار الجداول النهائية للتوزيع سيكون خلال ثلاثة أشهر. وقد أوضح مدير مديرية تنفيذ المرسوم التشريعي رقم 66 أنه: «بعد عملية تقييم القيم التقديرية للعقارات، سيتم تقدير قيم المقاسم التنظيمية، ليصار بعدها إلى إصدار

من إجراء عمليات المحاسبة في المقاسم، والتي ستكون أسهل بالنسبة للمالكين الكبار من كل بد، حيث يؤجل هؤلاء المتحسين في الملكيات الكبيرة من عمليات المحاسبة المطلوبة بحسب المدة المتاحة، لحين حصولهم على المزيد من الأسهم، استغلالاً ونهباً. هذه هي المشاريع السكنية الموعودة وفقاً للمرسوم 66 لعام 2012، الذي أعلن أنه خاص بتنظيم العشوائيات في منطقة خلف الرازي وكفر سوسة والمتحلق الجنوبي، لمصلحة القاطنين وأصحاب الحقوق من الشاغليين في هذه المنطقة في حينه.

المتاحة على ما يبدو كي يستحوذ كبار أصحاب رؤوس الأموال والسماسرة وتجار العقارات على الكم الأكبر من الأسهم في المشروع المزمع، وخلال هذه المدة ستبدأ عمليات المضاربة في الأسهم وعليها، لطرد صغار المالكين كي يستحوذ كبار الحيتان على حصة هؤلاء، وذلك كحال أصحاب الأسهم القليلة في مشروع «ماروتا سيتي» السابق. حيث سيضطر أصحاب الملكيات الصغيرة من الأسهم من المواطنين، أصحاب الحقوق في المنطقة التنظيمية، لبيع أسهمهم القليلة اضطراراً خلال هذه المدة، إن لم يتمكنوا

الحيتان الكبار هم المستفيدون

تجربة مشروع «ماروتا سيتي»، المبررة بالنسبة لأصحاب الحقوق من صغار مالكي الأسهم فيه، تعاد بنفس حذاقيرها في المشروع المزمع «باسيليا سيتي» وأسهمه تقريباً. فمن الناحية العملية فإن مدة عام، هي المدة

هل مازوت التدفئة إلى مزيد من تخفيض الدعم؟



خسر المواطنون، وبغمضة عين، 100 ليتر من مخصصات مازوت التدفئة لهذا العام، حيث فجأة ودون سابق إنذار تم تخفيض الكمية المخصصة المسجل عليها من قبل المواطنين من 200 ليتر، كاستحقاق قيد التنفيذ بموجب التطبيق «وين»، إلى 100 ليتر.

مراسل قاسيون

عملياً فإن الكثير من المواطنين لم يستلموا مخصصات العام الماضي من مازوت التدفئة حتى الآن، والبعض المحظوظ ممن استلم مخصصات العام الحالي، والبالغة 200 ليتر، فوجئوا برصيد سالب في برنامج «وين» بواقع 100 ليتر، أي: كان هناك ذمة عليهم بواقع 100 ليتر، ربما سيتم استيفائها من مخصصات العام القادم بالنسبة لهؤلاء!

المسؤولية بعهدة تكامل!

جرى تخفيض الدعم على المازوت من خلال تخفيض كمية المخصصات من واقع 400 ليتر إلى 200 ليتر وواقع التأخر في تسليم المخصصات

المخصصات لكل أسرة من واقع 400 ليتر إلى 200 ليتر، وواقع التأخر في تسليم المخصصات يبدو شكلاً إضافياً من تخفيض الدعم من خلال عامل الزمن.

فهل سيكون هناك تخفيض إضافي غير معن على دعم مازوت التدفئة من خلال تعديل كمية الاستحقاق من 200 ليتر إلى 100 ليتر بحسب تطبيق «وين» بحسب ما تم لحظه مؤخراً؟ واقع الحال يقول: إن التأخر بعمليات تسليم مخصصات مازوت التدفئة، سواء عن العام الماضي أو الحالي، دفعت الكثيرين إلى الاستعانة بالمتوفر في السوق السوداء من هذه المادة اضطراراً، والذي وصل سعر الليتر فيها إلى أكثر من 1500 ليرة خلال الأسبوع الماضي مع موجة البرد والصقيع الذي أبت خلاله.

بمعنى آخر، فإن الإجراءات المتخذة من الناحية التنفيذية، سواء كانت المسؤول عنها محروقات أو تكامل، وسواء كانت فعلاً تتضمن تخفيضاً للدعم أم لا، فهي تضغط على المواطنين من أجل اللجوء إلى قنوات الفساد والاستغلال عبر السوق السوداء، التي تتوفر فيه المادة بالكميات الكافية، لتعيد طرح السؤال المكر دائماً:

من أين لهذه السوق تلك الكميات من مازوت التدفئة، طالما أمره محصور بعهدة محروقات فقط؟!

بعد أن تتساوى الأسر بالتوزيع». التصريح أعلاه يستبعد مسؤولية محروقات عن الكميات المخصصة والكميات المسجل عليها والكميات المسلمة، ويجبر الأمر على شركة تكامل فقط على أنه إجراء حسابي لا غير، وكأنه مقترن بالتطبيق المسؤولة عنه فقط.

تخفيض الدعم والضغط للاتجاه إلى السوق السوداء

من الناحية العملية، فقد جرى تخفيض الدعم على مازوت التدفئة خلال الفترة الماضية من خلال تخفيض كمية

لم يتم توضيح ما جرى بمخصصات مازوت التدفئة، وفقاً لما سبق أعلاه، بشكل رسمي، وجل ما تم تداوله عبر وسائل الإعلام عن الموضوع هو ما أورده صحيفة البعث بتاريخ 2021/2/17، عن لسان مهندس مختص، رفض ذكر اسمه كونه ليس مخولاً بالتصريح، بقوله: «إن الإجراء الذي اتخذته تكامل تقني فقط، وهو عادي ولن يؤثر على الكميات، مشيراً إلى أن الموضوع عملية حسابية فقط لا غير، ومجرد الانتهاء من التوزيع الكامل لكمية 100 ليتر لكل أسرة سيعود البرنامج كما كان ويضع الرقم السابق

تقرير المركزي.. نمو في الودائع وارتفاع سعر الذهب..



ورد في التقرير الأسبوعي «العدد-5 -2021»، الصادر عن مصرف سورية المركزي، بحسب الرابط المنشور على الصفحة الرسمية بتاريخ 2021/2/15، حول توزيع الودائع حسب نوع الوديعة والجهة المودعة حتى نهاية آب من عام 2020، ما يلي:

■ سمير علي

«نمت الودائع تحت الطلب حسب الجهة المودعة لتصل في القطاع العام إلى 1,475 مليار ليرة سورية في نهاية شهر آب من عام 2020، مقارنة بـ 1,174 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2019، وبمعدل نمو 26%، كما بلغت الودائع تحت الطلب للمؤسسات 834 مليار ليرة سورية في نهاية شهر آب من عام 2020، مقارنة بـ 446 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2019 محققة معدل نمو 87%، أما من حيث نمو حجم الودائع تحت الطلب للأفراد فقد بلغت 1,684 مليار ليرة سورية في نهاية شهر آب من عام 2020، مقارنة بـ 811 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2019 وبمعدل نمو 108%، أما فيما يتعلق بودائع التوفير فهي مختصة بالأفراد وقد بلغت 686 مليار ليرة سورية في نهاية شهر آب من عام 2020، مقارنة بـ 675 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2019، في حين ازدادت الودائع لأجل، حسب الجهة المودعة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020 كالآتي: في القطاع العام ازدادت من 429 مليار ليرة سورية إلى 1,106 مليار ليرة سورية، وودائع المؤسسات من 112 مليار ليرة سورية إلى 175 مليار ليرة سورية،

ودائع الأفراد من 708 مليار ليرة سورية إلى 973 مليار ليرة سورية. هذا وقد بلغت مساهمة الأفراد 48% من إجمالي الودائع، ومساهمة القطاع العام 37%، والمؤسسات 15% من إجمالي الودائع في نهاية شهر آب من عام 2020.

الذهب ارتفع محلياً رغم انخفاضه عالمياً

حول أسعار الذهب في السوق المحلي والعالمي، ورد في التقرير ما يلي: «بلغ سعر غرام الذهب عيار 18 قيراط 132,857 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنة بـ 128,571 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً بمقدار 4,286 ليرة سورية بمعدل 3.33%، وبلغ سعر غرام الذهب عيار 21 قيراط 155,000 ليرة سورية

سعر الذهب ارتفع محلياً بمقدار 6,06% خلال أسبوع واحد وكذلك فإن القيمة الشرائية لليرة قد انخفضت خلال هذا الأسبوع بما يعادل النسبة نفسها بالحد الأدنى

في نهاية الأسبوع، مقارنة بـ 150,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً بمقدار 5000 بمعدل 3.33%، بينما انخفض سعر الذهب عالمياً بمقدار 50,90 دولار أمريكي ليصبح 1,813,00 دولار أمريكي للأونصة، بنسبة انخفاض بلغت 2.73%.

وقد ورد في متن التقرير الكثير من البيانات والمعطيات الأخرى، المحلية والإقليمية والدولية.

فائض غير مستثمر واليرة إلى نزول

بحسب مؤشر سعر الذهب الموثق من قبل المركزي أعلاه، فإن ذلك يعني أن سعر الذهب قد ارتفع محلياً بمقدار 6.06% خلال أسبوع واحد، وكذلك فإن القيمة الشرائية لليرة قد انخفضت خلال هذا الأسبوع بما يعادل النسبة نفسها بالحد الأدنى، هذا إن

غضضنا الطرف عن المؤشرات الأخرى التي أثرت وتؤثر سلباً على القيمة الشرائية لليرة، وبالتالي على مستويات المعيشة والخدمات. وبحسب الأرقام أعلاه، من الواضح أن هناك فائض سيولة كبير غير مستثمر في الودائع تحت الطلب لدى المصارف العاملة، في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد من تراجع في الاستثمارات، وخاصة في القطاعات الإنتاجية «الزراعية والصناعية والحرفية»، بل نزوح وتراجع في الاستثمارات الموجودة.

وبدون الخوض في مزيد من التفاصيل، نختصر القول: إن الاستمرار بالسياسات الليبرالية المتبعة نفسها لن يغير من واقع الحال شيء، بل ربما نحن مقبلون نحو المزيد من التدهور على كافة المستويات «الاقتصادية والمالية والنقدية» وبالتالي الاجتماعية، المعيشية والخدمية و..

لِفْ وَتِفْ عليها تنجلي...

لسبب من الأسباب يلي معروفة عند الكل والجميع... من الكبير والصغير والمقمط بالسرير... في مشكلة بسورية من زمان وعم نتفاهم مع قائمة هل المشاكل أو فينا نقول عنها أزمات يلي بدكون ياه...

دارين السكري

ألا وهي مشكلة التتوت... التتوت يعني دخان... تبغ... سجائر... وبعدين رح تعرفوا لي استخدمت هل المصطلح القديم يلي ما حكوا فيه غير أجدادنا...

المهم يا عيوني وبلا طول سيرة... كرمال الغلا يلي ما عم يرحمنا بسورية حتى على صعيد الدخان أو فينا نقول «المخمخة»... بقدرة قادر... هيك من دون لا رقيب ولا حسيب ولا تفكير بالناس كالعادة... اختفى الدخان الوطني من الأسواق السورية بفترة من الفترات... وبعد فترة رجع طل علينا بس بسعر واهاه...

وسعر الدخان الأجنبي المستورد والمهرب ع طلوع يا عيوني... بس تقريباً صار موازي لسعر الدخان الوطني... ما علينا... لهيك طلع سيادة مدير عام مؤسسة



المهم في ميزانية ولازم تتصرف... ولهيك ما فينا ننكر إنا في عالم فعلاً رجعت لِفْ بسبب الجودة الزفت تبع الدخان الوطني... وارتفاع الرهيب للمستورد والأجنبي... وعمال السوق السودا وموضوع شلف تريح يا حبيباتو لقلبي... بالمعية، يا ريت تضيفوا للاختراع تبكون سيادة المدير- سطمة بزاق منشان لف والتزيق... شنو العالم منشف ريقا من كتر التف ع العيشة اللي معيشتنا ياه الحومية.. الله وكيلكم!!!!

هي بدل ما يكون في تحسين جذري لنوعية الدخان الوطني إن كان بالجودة أو السعر ويمنعوا السوق السودا ع منتج وطني!!! يبعين الله... لك صح... في سؤال خطر ببالي حالياً...

يا ترى يا عزيزي مدير العام تبع مؤسسة التبغ... هل سيوزع الدخان ع البطاقة الذكية تبكون... أو أنه سيبيع بالسوق السودا مثل مثل غير وغيراتو الكتار من الإنتاج المحلي؟؟ يتساءل المراقبون...

أيام العثمانيين.. لهيك مبسوطين كثير ومفكرين أنهن أنجزوا على أساس... وخدوا بكرا ع ضرب منية للسما... وعلماً إنا كلنا منعرف شلون حتكون الجودة!! مثل ما قال واحد من هل المواطنين: «هل التبغ حيكون مثلو مثل زيت قطن... وخود ع سعال ديكى معلم...» مثل: باكيث الشرق 400+1000 قداحة = سيجارة بتهوي... أاهاهي ونعم المخترعين والمطورين... يلا

اختراع عالمية... «ولك يا سواد وشنا من الأجانب...» إنا يا مان منك إلوه... صرنا بسنة 2021 بالقرن الـ 21 وبعدون عم تقولوا لف وبزق والذي منو؟؟ أي شو هل التطور واه عيوني... رجعنا لأيام جدودنا والتتوت وما شابه من الأساليب البدائية، ولك وبلاها للفلاتر وتطور شكل الدخان وهل العلاك المصدي... مثل له... لذلك من منبرنا هذا نطالب لجنة المخترعين السوريين بإدخاله ضمن اختراعات وإبداعات مسؤولينا للحصول على براءة

التبغ وقال: «المؤسسة تعمل حالياً على إنتاج صنف جديد عبارة عن عبوة تبغ بلدي بوزن 40 غراماً مع دفتر لف السجائر الخاص بالعبوة، وسيتم طرحها في أقرب وقت... ومن هون صار فينا نحكي عن الرجعية الرهيبة يلي مسؤولينا الموقرين عم يعملوها... بداية... في الحقيقة اختراع لا مثيل له... لذلك من منبرنا هذا نطالب لجنة المخترعين السوريين بإدخاله ضمن اختراعات وإبداعات مسؤولينا للحصول على براءة

معارض ومبادرات خلبية وتضليلية؟



تتناول الأخبار عن المبادرات الاقتصادية والمعارض النوعية المقامة، أو المزمع إقامتها، مع اختلاف الجهات المشاركة والمنظمة والراعية لها، وأماكنها والشريحة المستهدفة منها، لكن يغلب على جميعها الإيهام أنها ستخرج الزير من البير، سواء بالنسبة للمواطنين بحال كانت موجهة لهم، أو للفعاليات المشاركة بها.

■ عاصي اسماعيل

ففي كل سنة تقام العشرات من المعارض «الدورية والنوعية والتخصصية»، لكن تأثيرها على الواقع الاقتصادي المعيشي بالنسبة للمواطنين يكاد يكون هامشياً ومحدوداً، بل وتضليلياً في بعض الأحيان، وحتى بالنسبة لبعض المشاركين من الفعاليات الاقتصادية «الصناعية والتجارية والزراعية والحرفية» فيها تكون النتائج الاقتصادية والتجارية المحققة ليست ذات جدوى بحسب ما هو متوقع منها.

عشرات المعارض والتدهور مستمر

كثيرة هي عناوين وأسماء المعارض التي طرقت أسماعنا خلال السنوات الماضية، والمستمرة حتى الآن، منها على سبيل المثال لا الحصر: «معرض صنع في سورية للألبسة والنسيج ومستلزمات الإنتاج» - معرض سبيل للأحذية والجلديات ومستلزمات الإنتاج - معرض المفروشات والسجاد والموكيت - المعرض الطبي للصناعات الدوائية والتجهيزات الطبية والمخبرية وخدمات المشافي وطبابة الأسنان - معرض الربيع الدولي «غذائي - نسيج - هندسي» معرض متخصص بالأعراس والمناسبات ومستلزماتها - معارض المستلزمات المدرسية.. وغيرها الكثير من أسماء المعارض الأخرى» وهذه المعارض تكون مفتوحة للمختصين داخلياً وخارجياً، وكذلك للعموم من المواطنين.

يضاف إلى هذه المعارض ما يسمى بمبادرات تحت مسمى الأسواق أحياناً بمختلف تالوينها «غذائي - خيري - أسواق الأكل..» التي تستهدف المواطنين بشكل مباشر وخاص. ومن كثرة المعارض والمبادرات السنوية المقامة يكاد المرء يتوقع أن واقعنا الاقتصادي على أحسن حال، وواقع المواطنين المعاشي على أحسن ما يرام، على العكس تماماً مما هو قائم ومستمر على مستوى التدهور الاقتصادي المعيشي عموماً!

غياب بعض المعطيات الرقمية

يقف خلف المعارض المقامة مختصون، سواء من حيث المشاركة أو من حيث التنظيم، وغالبيتها يتم افتتاحها رسمياً برعاية حكومية، مع تغطية إعلامية مكثفة لها، قبلها و خلالها، وحتى بعد انتهائها كرسد لنتائجها بالمقارنة مع المتوقع منها.

فقبل كل معرض من المعارض يتم إيراد أعداد الشركات المساهمة والمشاركة فيها،

والمشاركات الدولية في بعضها، مع الكثير من الدعاية الإعلامية والترويجية لها، وبعد انتهائها يتم أحياناً إيراد أعداد العقود والصفقات الموقعة خلالها، والنتائج المحققة منها، بينما تغيب عن غالبيتها الكثير من المعطيات حول نتائجها، بما في ذلك الجانب الرقمي من المبيعات خلالها، وخاصة تلك الموجهة للمواطنين داخلياً.

تكاليف مضافة إلى الأسعار

من المفروغ منه، أن إقامة المعارض، وخاصة الموجهة لعموم المواطنين، وبغض النظر عن كل ما يشاع حولها بشأن تخفيض الأسعار خلالها على بعض ما يعرض فيها، تعتبر مكلفة، ويمكن إيراد بعض التكاليف الخاصة بالمعارض والمتمثلة بالتالي: «ستاندات العرض - أجور النقل - أجور الحمل والتنزيل للسلع والبضائع - أجور الموظفين والعارضين - أجور المكان التي تحسب بالمتر المربع المشغول...» بالإضافة طبعاً إلى رسوم الجهة المنظمة المتخصصة بالمعارض، ورسوم الجهة الراعية. ومن المفروغ منه أيضاً، أن كل هذه التكاليف ستتم إضافتها إلى سعر البضائع والسلع المعروضة والمعدة للبيع للمواطنين بالنتيجة، طبعاً مع الاحتفاظ بهوامش الربح المعتادة، فالغاية الأولى والأخيرة بالنسبة للمشاركين في المعارض من الفعاليات الاقتصادية هي ما سيحققونه من أرباح طبعاً.

ومن غير المستغرب بعد ذلك ألا يجد المواطنون أية فوارق سعرية على السلع والبضائع التي يرونها معروضة بالمقارنة مع أسعارها في الأسواق، حيث يستنكف غالبيتهم عن الشراء بالنتيجة، مكتفين بالمشاهدة فقط، وهو ما يجري غالباً، علماً أن هؤلاء يسجلون خسارتهم لأجور انتقالهم إلى أماكن إقامة هذه المعارض، بالإضافة إلى التعب والإرهاق أيضاً، وخاصة بحال كانت مدينة المعارض الجديدة على طريق المطار

في دمشق مثلاً هي الحيز الجغرافي الذي تقام فيه هذه المعارض.

تضليل بمشاركة رسمية

بحث الجهات المشاركة في المعارض من الفعاليات الاقتصادية، عن مزيد من فرص الترويج والبيع لمنتجاتها، وبالتالي المزيد من الأرباح، وخاصة بحال كان هناك مشاركات خارجية بغايات الاستفادة من أسواق التصدير لبعض المنتجات المحلية، يعتبر أمراً إيجابياً للمشاركين وللاقتصاد الوطني عموماً، والرعاية الرسمية لمثل هذه المعارض تكون إيجابية كذلك الأمر، علماً أنها غير كافية بحال من الأحوال.

لكن يسجل على بعض المعارض الطابع التضليلي والخبلي، وخاصة عندما تكون موجهة للمواطنين كشريحة مستهدفة، كما سلف ذكره عن واقع التكاليف والأسعار بالنتيجة، والرعاية الرسمية لمثل هذه المعارض ما هي إلا مشاركة في العملية التضليلية من الناحية العملية، للعلم المسبق أنها لن تكون ذات جدوى حقيقية بالنسبة للمواطنين على مستوى السعر والمواصفة والجودة.

فالرعاية الرسمية للمعارض والمبادرات المقامة والمخصصة للمواطنين كشريحة مستهدفة ربما تأتي من باب أن الحكومة وجهاتها التابعة تقوم ببعض ما عليها من واجبات، بمقابل تقاعسها عن بعض واجباتها ومهامها الفعلية، ليس على مستوى مصلحة المواطنين وحقوقهم ومعاشهم وخدماتهم فقط، بل وعلى المستوى الاقتصادي العام، وواقع الحال فيه الكثير من الشواهد على التقاعس الرسمي في الكثير من القضايا.

ولعله من الأجدي لو كانت الرعاية الرسمية قائمة فعلاً على مستوى دعم الإنتاج «الصناعي والزراعي»، والعملية الإنتاجية ومستلزماتها، وحلقات التوزيع والبيع وصولاً إلى المستهلكين، لكن ذلك يبدو

متعذراً وصعباً جداً في ظل النهج الاقتصادي الليبرالي المعمول به حكومياً!

سوق رمضان الخيري

آخر ما حرر بشأن المبادرات هي مبادرة وزارة الأوقاف بإطلاق مبادرة «سوق رمضان الخيري» الذي أعلن عن إقامته خلال شهر رمضان القادم، بالتعاون مع غرفة صناعة دمشق وريفها، وذلك في مدينة المعارض القديمة في دمشق، والذي سيضم أيضاً مساحة مخصصة لألعاب الأطفال، وسوقاً للمأكولات الشعبية، وسوقاً للخضار، ومسرحاً مخصصاً للأنشيد والابتهالات الرمضانية.

المبادرة المسجلة باسم وزارة الأوقاف لم تقف عند حدود الرعاية وإطلاقها فقط، بل ستقدم أيضاً المكان وكافة تجهيزات الأجنحة للشركات المشاركة والبنية التحتية لهذا السوق مجاناً، بينما من المفترض أن يقدم التاجر والصناعي المشارك فقط بضائعه للبيع بسعر التكلفة، وبدون أية هوامش ربح! ننتظر الحدث الرمضاني ونتأججه، مع تسجيل موقف إيجابي من المبادرة بحسب ما ورد أنفاً بخصوص البيع بسعر التكلفة للمواطنين طبعاً.

لكن ذلك لن يمنعنا من تسجيل التساؤل التالي:

إذا كان بالإمكان الاستفادة من مدينة المعارض القديمة، وتقديم المكان وكافة تجهيزات الأجنحة للشركات المشاركة والبنية التحتية لهذا السوق مجاناً من قبل وزارة الأوقاف، وهي غير المعنية بحسب مهامها ومرسوم إحداثها بمثل هذه المهام، فلماذا لم نر مثل هذه التقدّمات المجانية التي يستفيد منها المواطن المستهلك من قبل وزارة الصناعة أو الزراعة أو التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أو الحكومة ككل، كونها المعنية مباشرة في رعاية المعارض والمبادرات، وهي من صلب مهامها؟!

لعله من الأجدي

لو كانت الرعاية

الرسمية قائمة

على مستوى دعم

الإنتاج «الصناعي

والزراعي»

والعملية الإنتاجية

ومستلزماتها

وحلقات التوزيع

والبيع وصولاً إلى

المستهلكين

صناعة الأساسيات من بيانات 2019

ماذا تنتج «صناعة الدولة».. من أين تربح وكيف تخسر؟!



■ عشار محمود

منظومة الصناعة العامة دخل 22% من الإنتاج

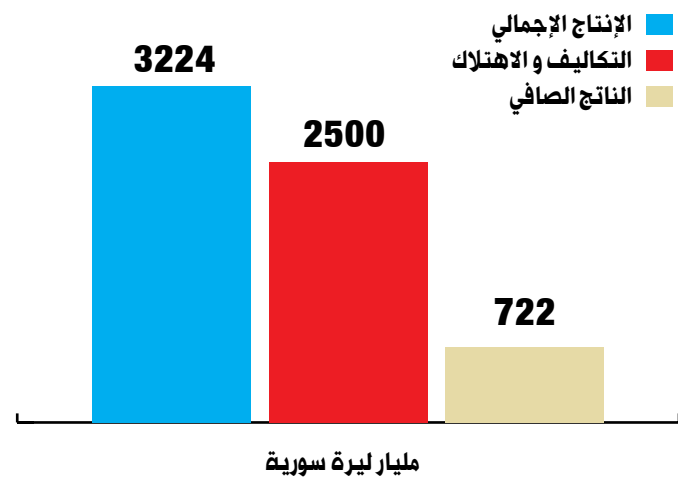
الصناعة العامة السورية وبقيها منظومة الإنتاج الصناعي لجهاز الدولة، لا تزال موزعة على قطاعات ومجالات عديدة.. وفي كل مجال: استخراجي، غذائي، نسيجي، كيميائي، معدني، وحتى الموبيلي والأخشاب لا تزال هناك بنية إنتاجية تعود إلى المراحل السابقة وتكافح للبقاء!

بالمجمل، فإن الصناعة العامة في 2019 أنتجت بضائع قيمها في السوق بلغت: 3224 مليار ليرة، أي: ما يقارب 4,6 مليارات دولار بسعر الصرف الرسمي نهاية العام. ومن هذا الإنتاج حققت فوائض تقارب: 722 مليار ليرة، وحوالي مليار دولار، متمثلة بالناتج الصافي للصناعة العامة.

والفرق بين الرقمين «قيمة الإنتاج والناتج الصافي» هو مجمل التكاليف والمستلزمات المدفوعة لإنتاج هذه البضائع وتشغيل هذه المعامل، وحتى اقتطاع مبالغ لا هتلاك آلاتها.

ما يعني، أنه إذا تعاملنا مع مجمل جوانب الصناعة العامة على أنها بنية مالية أو شركة واحدة، فإن هذه المنظومة تنتج فائضاً ودخلاً إضافياً بمقدار 22 ليرة من كل 100 ليرة بضائع منتجة. وهو ما يدل أن هذه البنية تنتج بعضها البعض وتستطيع بالمجمل أن تستمر بتوليد دخل إضافي وقيم حقيقية.

الإنتاج الإجمالي التكاليف والاهتلاك الناتج الصافي



مليار ليرة سورية

قيمة النفط الخام المستورد بجزئه الأكبر، والمكرّر في المصافي لتشكل الصناعات الكيميائية 32% من إنتاج الصناعة العامة.

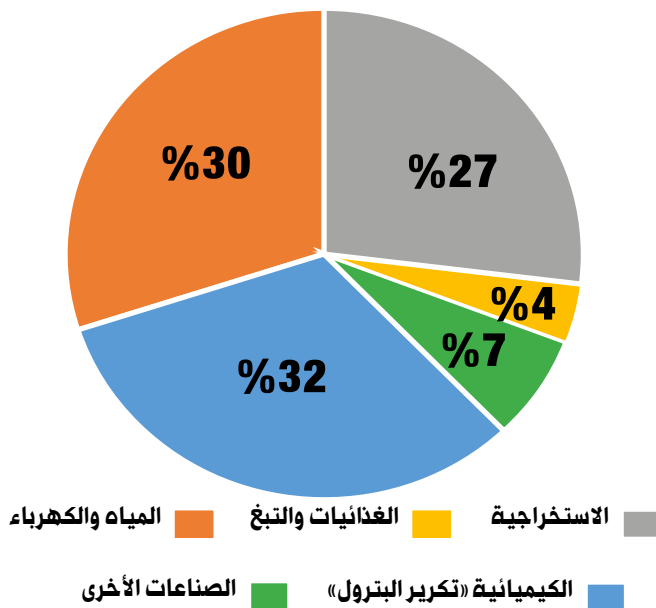
القيمة التالية تعود للكهرباء والمياه: 30%، تليها الصناعات الاستخراجية: 27%، ومن ثم تأتي الصناعات الغذائية التي تتضمن معها التبغ: 4%... والباقي موزع على المجالات الأخرى بنسب قليلة.

أما من حيث الدخل الصافي «الفائض» فإن هذه القطاعات أيضاً هي الخاسر الأكبر والرابح الأكبر، حيث الخسائر تدل عليها الأرقام السلبية للناتج في

استخراج وتكرير وكهرباء 90% من الإنتاج يرتبط بالطاقة رغم استمرار التنوع في بنية المنظومة الصناعية العامة، إلا أن الإنتاج والناتج يتركزان في مجالات محددة: الاستخراجية والطاقة، بما فيها من استخراج غاز وبنط وإنتاج كهرباء وتكرير في المصافي بالدرجة الأولى... الرقم الأكبر في إنتاج الصناعة العامة هو رقم الصناعة الكيميائية والبالغ 1044 مليار ليرة، والسر بسيط، فالمكوّن الأساسي هنا هو تكرير البترول أي: إنتاج المصافي، وهذا الرقم الكبير للإنتاج هنا يعكس عملياً

الغذائية والكهرباء، وبالمقابل، يغطي ربح الصناعة الاستخراجية هذه الخسائر ويجعل الصناعة العامة ذات فائض بالمجمل.

توزع قيم إنتاج الصناعة العامة 2019 - %



الجزء الأهم من تكاليف الكهرباء هو تكاليف الغاز وبعض المحروقات وهذه تحقق أرباح لوزارة النفط وبالتالي يمكن اختصارها من التكلفة الفعلية!

الصناعة الاستخراجية الربح الحاسم

رغم أن الصناعة الكيميائية تشكل ثلث الإنتاج، إلا أنها مرتبطة بالدرجة الأولى بتكرير البترول، أي: باستيراد النفط الخام في الظروف الحالية، حيث تحمل مستوردات النفط الخام على قيم الإنتاج الصناعي... بينما تقوم المصافي بأخذ أجرة تكرير قد لا تتجاوز 2% من قيمة النفط المستورد تشكل فوائض هذه الصناعة. فرغم مساهمتها بثلث الإنتاج لا تساهم إلا بـ 2% من الناتج الصافي للصناعة العامة، أي: الدخل

الفائض بعد إزالة التكاليف. أما الراجح الأكبر والحاسم فهو الصناعة الاستخراجية، حيث فائض الدخل أو الناتج الصافي بلغ 745 مليار ليرة، وما يقارب 1,1 مليار دولار.

وعملياً لا تشكل تكاليف استخراج الغاز والنفط والفوسفات وغيرها من جوانب هذه الصناعة إلا نسبة 15% من قيمة مبيعاتها، وهي التي تباع للجهات الحكومية الأخرى: فمثلاً يباع النفط للمصافي، ومن ثم لشركة محروقات، ويبيع الغاز للكهرباء وجزء لمحروقات أيضاً. أي: من وزارة النفط إلى وزارة



ومن جهة أخرى، فإنه كما ذكرنا سابقاً، جزء هام من تكاليف الكهرباء يتم دفعه لوزارة النفط، فأكثر من 85% من تكاليف الكهرباء هي مدفوعات لثمن الطاقة المستخدمة من غاز بالدرجة الأولى وفيول ومازوت بكميات أقل. ما يعني أن 713 مليار ليرة من كلف الكهرباء تتحول إلى أرباح لقطاع الغاز والنفط.

لتكون الكلفة الفعلية للكهرباء تقارب 224 مليار ليرة... وأقل من أرقام دعمها الضخمة المخصصة في الموازنات الحكومية. وإذا ما تمّ تحسين التحصيل ومتابعة شبكات سرقة الكهرباء من مواضع الاستهلاك الكبير وغير الضروري في الفنادق والمحلات التجارية الكبرى والمنازل والقصور الفارهة في المناطق التي لا تشهد انقطاعات كهرباء «يعفور مثلاً»... أو تمّ تنظيم كهرباء مناطق عشوائية كبرى بعد إمدادها بتغذية أعلى ومحولات «لأن العشوائيات التي تحصل فيها سرقات كهرباء تعاني عملياً من انقطاع مستمر في التيار الكهربائي، وتغذية أقل من التقنين بكثير، وسيفضل السكان دفع فاتورة منزلية منخفضة بعد تنظيم الكهرباء مقابل تحسين إمدادهم بالطاقة وحصولهم على حقهم في التقنين!». بإجراءات من هذا النوع يمكن أن يرتفع التحصيل أربع مرات ويغطي تكاليف الكهرباء نهائياً أو جزئياً على الأقل.

الكهرباء ووزارة التجارة الداخلية التي تتبع لها محروقات. وسنعود لهذا الترابط لاحقاً.

والصناعة الاستخراجية هي سبب وجود فائض في الصناعة العامة، بينما الفوائض الأخرى هامشية...

الكهرباء خاسر ولكن بـ 224 مليار ليرة فقط

الخاسر الأكبر فعلياً في الصناعات العامة هي الكهرباء والمياه، فرغم أن هذا القطاع لا يسجل خسارة في الناتج إلا 2,6 مليار ليرة، إلا أن خسارته الفعلية المتمثلة في الكهرباء هي أكبر من ذلك إذ تقارب 224 مليار ليرة...

وهي خسارة تحصيل وليست دعماً! فالكهرباء بمحصلتها العامة مسعرة حكومياً عند حدود التكلفة، والفارق بين الكلفة وتسعيرة بيع الإنتاج يقارب 2,6 مليار ليرة فقط، فرغم دعم تسعيرة الكهرباء المنزلية وبيعها بأقل من التكلفة، إلا أن الكهرباء الصناعية وللجهات العامة تحديداً وللورش والقطاع التجاري جميعها مرتفعة وأعلى من التكلفة.

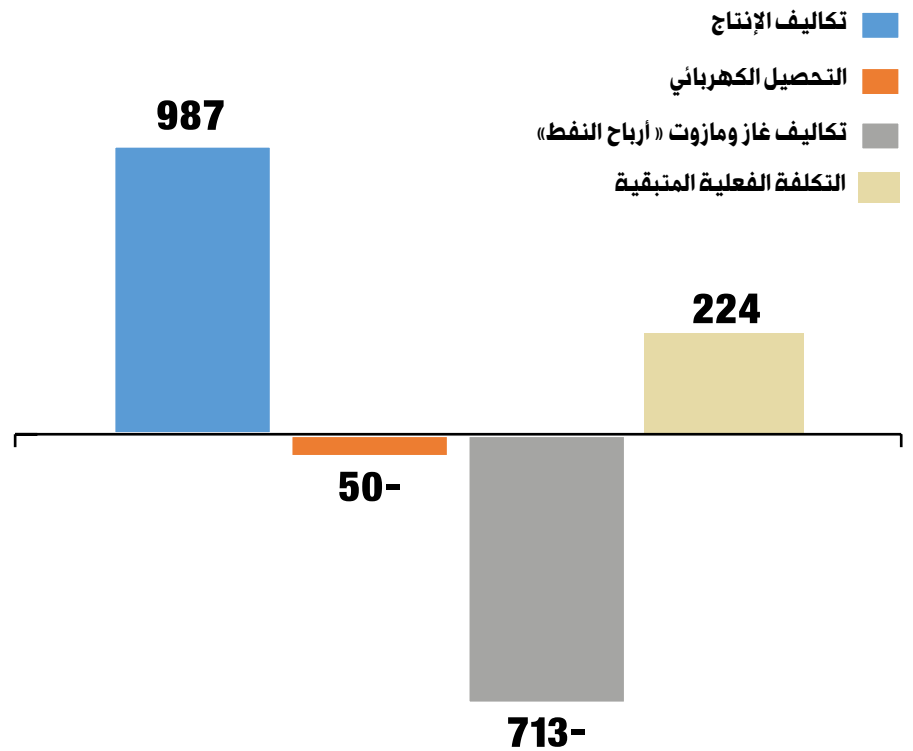
ولكن الخسارة تأتي من أن هذه الأسعار لا يتم تحصيلها، فعملياً التحصيل الكهربائي لا يتجاوز 5% من المبيعات المتوقعة... ويقارب 50 مليار ليرة، وهذا نتيجة للهدر وللتهرب الكهربائي والسرقات. ما يعني أن 987 مليار ليرة تقريباً لا يُسترد منها إلا 50 ملياراً!



15%

تكاليف إنتاج النفط والغاز وغيرها من جوانب الصناعة الاستخراجية لا تشكل إلا 15% من تسعيرتها والربح 85%.

الكهرباء تكاليف فعلية 2019 - مليار ليرة سورية



للإنتاج يقارب: 36% في هذه القطاعات ذاتها.

يمكن للصناعة العامة بطبيعة الحال أن تلتحق بهذه النسبة، أو أن ترتفع عنها، لتغطي خسائر صناعات أساسية أخرى يجب أن تبقى مدعومة أو مسعرة بسعر منخفض، مثل: الطحين والكهرباء على الأقل... وهي عملية تتطلب مستوى إنفاق إنمائي أعلى، أي: استثمار لترميم البنية القديمة، وتتطلب تحرراً من تقييد أوامر الشراء والدفع والتعاقد، أي: مرونة أكثر، وتتطلب بطبيعة الحال تقليل الهدر والفساد.

الصناعات الأخرى فائض 10% من الإنتاج

الصناعات التحويلية الأخرى المصنفة ضمن: الملابس والمنسوجات، والموبيليا والأخشاب، والمنتجات غير المعدنية، والمنتجات المعدنية الأساسية والمنتجات المعدنية المصنعة... حققت ناتجاً صافياً قارب 20 مليار ليرة من أصل إنتاج إجمالي بسعر السوق 189 مليار ليرة أي: نسبة تقارب 10,5%، والتكاليف قرابة 90% من قيمة الإنتاج. وهو معدل منخفض، وتحديداً إذا ما قارناه مع صناعات القطاعات الخاص السورية، حيث معدل الناتج الصافي



رغم دعم تسعيرة الكهرباء المنزلية وبيعها بأقل من التكلفة إلا أن الكهرباء للصناعة وللجهات العامة تحديداً وللورش والقطاع التجاري جميعها مرتفعة وأعلى من التكلفة

مثلاً جزءاً هاماً من خسائر الطحين، والتبغ هو أكثر هذه الصناعات ربحاً... لتأتي بعده الصناعات الغذائية الضرورية الأخرى، التي تنتج بكميات أقل مثل: الكونسرو والحبوب والألبان والأجبان وغيرها، وكذلك منتجات تكرير السكر الخام.

إن موازنة 2019 خصصت 333 مليار ليرة لدعم الخبز، ولكن يبدو أن إنتاج الصناعات الغذائية الأخرى خفف من الأرقام الحكومية الاستثنائية التي تضخم حجم الدعم ومخصصاته بشكل غير مفهوم أو مبرر... لتقتصر خسائر الصناعات الغذائية على 56 مليار ليرة.

الصناعات الغذائية خسارة 56 ملياراً

الخاسر الثاني في الصناعات العامة هو ضمن قطاع الغذائية والمشروبات والتبغ وفق التصنيف الحكومي، فإن هذه الصناعات لا تحقق فائضاً بل خسارة تقارب 56 مليار ليرة...

تنجم هذه الخسارة عن تكاليف دعم الطحين، وهي عادة ما تُحمل على المؤسسة العامة للمطاحن، التي تخسر بمقدار أكبر من 56 مليار ليرة، ولكن أرباح الصناعات الغذائية الأخرى تستطيع أن تنتشل جزءاً هاماً من تكاليف الدعم. فتعوّض أرباح التبغ

أرقام الصناعة العامة توضح، أن جهاز الدولة السورية ووظيفته الاقتصادية الاجتماعية الأساسية لا يزال يقوم بدوره في تأمين الطاقة بالدرجة الأولى، وبكلف أقل من دوره في تأمين رغيف الخبز. فالصناعة العامة 90% من إنتاجها يدور حول تأمين الطاقة: استيرادها وتكريرها، والاستخراج، وتوليد الكهرباء عبر أنواع الوقود المنتجة.

ولا تزال الصناعة الاستخراجية تؤمن فوائض أساسية، تغطي خسائر بسيطة في المطاحن التي تدعم رغيف الخبز، والتي لا نحتاج معها إلى أكثر من 300 مليار ليرة، تقول الحكومة: إنها لدعم الخبز في 2019، ومبالغ وصلت إلى 400 مليار ليرة لشراء القمح!

كما أن الكهرباء هذا القطاع المأزوم والمتشابك مع النفط، ليس خاسراً بهذا المقدار الذي يتطلب كما تقول الحكومة تخصيص دعم له بمقدار 720 مليار ليرة في موازنة 2019! فعلياً هذا المبلغ الذي قد تدفعه الجهات الحكومية من مخصصات الموازنة، هو ذاته الربح الذي يفترض أن تعطيه وزارة النفط للمالية العامة كرجح صناعة استخراجية! وتكاليف الكهرباء الفعلية قد لا تتجاوز 224 مليار ليرة يمكن تغطيتها بزيادة التحصيل من سرقات الكهرباء الكبرى...

الطاقة وتأمينها ليست مكلفة لهذه الدرجة التي تثقل بها الحكومة رؤوسنا بمبالغ وتريبيونات الدعم، وهذه المبالغ لا تتفق فعلياً على إنتاج الطاقة، أولاً: لأن أرباح الصناعة الاستخراجية تغطي جزءاً لا بأس به من تكاليف الطاقة، وثانياً: لأن هذه المبالغ يتم توفيرها أو تغيير وجهات إنفاقها وتقليل كميات الطاقة المتوفرة.

إن لم يعاد ترتيب بيت المالية العامة، والتوقف عن تضخيم الأرقام والتركيز على تأمين الأساسيات على الأقل، من طاقة وخبز، فإن وظيفة جهاز الدولة ودوره الاقتصادي ليست مقدسة، بل هي مرهونة بالوقائع وتأمين الحاجات الدنيا... وعدم تأمينها هو خطر على بقاء الدولة.

دس «نظرية المؤامرة» في الدسم

الكتابة عن «إعادة الضبط الكبرى» ليست أمراً سهلاً. فقد تحولت إلى نظرية مؤامرة فيروسية تزعم كشفها لشيء لم يحاول أحد إخفاؤه، ومعظمه لم يحدث بالفعل، وبعضها يجب أن يحدث.

■ نعمومي كلابن
ترجمة وإعداد: قاسيون

في حزيران الماضي أطلق المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» من منتجع تزلج سويسري، حواراً حول استخدام قوة الأسواق لإنهاء الفقر في الأرياف. وعبر مقالات وفيديوهات ومؤتمرات وبرامج إذاعية وكتاب لمؤسس المنتدى كلاوس شواب، منحونا إعادة تسمية لجميع الأشياء التي يقوم بها دافوس بكل حال، لتصبح خاصة بحقبة فيروس كورونا، حيث أعيد تجميعها على عجل بوصفها مخططاً لإحياء الاقتصاد العالمي بعد الوباء باسم «إعادة الضبط الكبرى»، وذلك من خلال «السعي إلى نمط رأسمالية أفضل».

«إعادة الضبط الكبرى» كانت مكاناً للترويج للتكنولوجيا الهادفة للربح بوصفها الحل للمشكلات الاجتماعية المعقدة، ولسماع آراء رؤساء شركات النفط الكبرى حول الحاجة الملحة للتصدي لتغير المناخ، وللاستماع للسياسيين وهم يرددون سطور الأزمات ذاتها: إنها مأساة لكنها أيضاً فرصة، وبأنهم سيعيدون بناء الكوكب بشكل أكثر عدلاً وخضرة وصحة. باختصار: أحاديث «إعادة الضبط الكبرى» تشمل الأشياء الجيدة ذاتها التي لن تحدث مطلقاً، وبعض الأشياء السيئة التي ستحدث بكل تأكيد. أي أحد تابع خطب دافوس من قبل ووصفها للرأسمالية كـمجرد عربة للتخفيف من الفقر وبرنامج لاستعادة الصحة البيئية، لن يضلله أمر بثها عبر الإنترنت.

«إعادة الضبط الكبرى» ليست أكثر من النسخة الأخيرة من التقاليد ذاتها المطلية بالذهب، والتي بالكاد يمكن تفريقها عن أفكار دافوس الكبرى السابقة. بدءاً من «تشكيل عالم ما بعد الأزمة» في 2009 مروراً بـ «إعادة-تفكير، إعادة-التصميم، إعادة-البناء» في 2010 و«التحويل الأكبر» في 2012 وصولاً إلى ما لا يمكن نسيانه في 2018: «خلق مستقبل مشترك في عالم متصدع».

مخرجو «إعادة الضبط الكبرى» يعملون بخبث، فهم يريدون خلق الانطباع بأن الرابحين الكبار في هذا النظام على وشك تنحية الجشع طواعية، للقيام بجديّة لحل الأزمات المستعرة التي تزعم استقرار عالمنا بشكل جذري.

ماذا عن نظرية المؤامرة؟

لكن بمجرد أن تبحث في الإنترنت عن عبارة «إعادة الضبط الكبرى» فستطرح فقاعة هائلة من «الكشف» عن عصابة العولمة السريّة برئاسة شواب وبيل غيتس، والذين يستخدمون حالة الصدمة التي أحدثها فيروس كورونا- الذي يعتبره هؤلاء «الخدعة بحذ ذاته» - بهدف تحويل العالم إلى دكتاتورية عالية التقنية ستسلبك حريتك إلى الأبد.

هل يجعلك هذا مُربكاً؟ لست وحدك في ذلك. لقد حاولت لأشهر تجاهل كل هذه الأحاديث التي يدلي بها «باحثو» الإنترنت باكتشاف أن كل هذا مجرد مثال عن عقيدة الصدمة، المصطلح الذي صغته قبل عقد ونصف لوصف محاولة النخب استخدام الكوارث لتطبيق سياساتهم وإثراء الأثرياء، والحد من الحريات الديمقراطية. لدينا تسونامي من الأمثلة عن عقيدة الصدمة منذ بدء الوباء: قيام وزيرة التعليم الأمريكية بإطلاق حملة «خيار التعليم» بدلاً من منح المدارس العامة الموارد اللازمة لإبقاء صحة الأطفال بآمن، أو إحكام «وادي السيليكون» قبضتها والذي سمّيته «صفقة الشاشة الجديدة»، أو هجوم حكومة مودي الهجري على حماية الأسعار بالنسبة للفلاحين الهنود... والكثير غيرها.

لكن، وكما شهدنا في الأسابيع الماضية، فآلاف المعلقين اليمينيين، والسياسيين أمثال وزير الخارجية البرازيلي وسياسيين معارضين أستراليين وكنديين، أعادوا إحياء ما كان حتى وقت قريب مجرد نظرية مؤامرة

هامشية. جميع هؤلاء اتفقوا على إخافة متابعيهم مما ادعوا بأنه «اشتراكية خضراء» مقنعة ببرامج «إعادة الضبط الكبرى».

هل يعتقد هؤلاء الناس بحق بأن شواب يريد إنهاء أعمال بريتش بتروليوم بتعاون وثيق من بريتش بتروليوم؟ إن الرسائل التي يبثها الإعلام والسياسيون اليمينيون المدعومون من الشركات تجد الاهتمام الجماهيري ليس لأن كل الناس مغفلون، بل لأن معظمهم غاضبون.

لدى الناس كامل الحق ليغضبوا، فقد شهدوا إنفاق المليارات لمنع سقوط الأسواق وإنقاذ الشركات العابرة للحدود، وزيادة ثروات المترفين من الوباء، هل من المستغرب أن يصدق المنهويون أن ذات النخب الذين ابتلعوا ثرواتهم واحتفلوا بها في جزرهم الخاصة، مستعدون للمبالغة بمخاطر الوباء كي يدفعوهم جبراً لتناول دواء «أخضر» يزيد أرباحهم؟

لننظر باختصار إلى أحد هؤلاء السياسيين: جيسون كيني الذي وصل للسلطة في ألبرتا- كندا كمدافع وقح عن مصالح مستغفلات النفط. وعد بفتح جميع خطوط الأنابيب بغض النظر عن المعارضة، وأنشأ «غرفة حرب» لمراقبة جميع المعارضين. في آذار الماضي مع بدء الوباء، سرح كيني 20 ألف عامل تعليمي بذريعة تغطية نفقات محاربة الوباء، رغم أنه أنفق 7 مليارات دولار من أموال الإعانات العامة على شركة خطوط نفط كيستون. ثم قام بعد ذلك بتسريح 11 ألف عامل صحي، وذلك ضمن خطة واضحة لفتح الباب لخصخصة القطاع الصحي على الطريقة الأمريكية.

لن يكون مفاجئاً إذا انفجار فيروس كورونا على الطريقة الأمريكية في ألبرتا مع زيادة بنسبة 10% على المتوسط، الأمر الذي دفع جيسون كيني للتسول لرئيس الوزراء ترودو لمنحه أموالاً لبناء مستشفيات ميدانية. لن يكون مفاجئاً أيضاً أن يتطلع كيني لإطلاق سحابة دخان على منجزاته، ففي حديث مباشر عبر فيسبوك أشار كيني بأن خطة شواب هي انتهاز كوفيد-19 لتحقيق أهدافه، متهماً خطة هذا الأخير بأنها «حقيبة من الأفكار اليسارية التي تريد حريات أقل وحكومة أكثر... وأفكار سياسات اشتراكية فاشلة». ليعلن بعدها بأنه «يرفض بشكل صريح انتهاز الوباء لتمرير أجندة سياسية تحمل رؤاهم وقيمهم».

لكن ما يثير الحزن أن رفض كيني للانتهازية لم يشمل عدم تسريح آلاف عمال التعليم والصحة في مقاطعته، ولا مئات المرضى الذين لا يجدون من يعالجهم في المستشفيات. الأمر باختصار، وكما وصفه ستيف بانون عند حديثه عن الإستراتيجية المعلوماتية المتبعة في حقبة ترامب: «طوفان يغرق المكان بالهراء». إن كنت لا تريد أن تدعم الاتجاه البيئي، فالطريقة الأفضل أن تلوّث وتُشوّه كامل المعلومات البيئية المدعومة من أنصار الديمقراطية. ينسحب ذلك على كل شيء لا تريد التريد النخب القيام به، وضمن ذلك الصحة العامة والأجور وتعويضات البطالة.

■ بتصرف عن: The Great Reset
Conspiracy Smoothie

الخبز - الأزمة الكبرى المستمرة



يتقاضى مرتبه وأجوره باليرة السورية، وبسعر الصرف القديم «ما قبل الحرب» للعملة الأجنبية. لماذا كل هذه الأزمات الغذائية دون أي وجه حق، في ظل كل الأزمات الراهنة من الأوبئة والغلاء والاحتكار والوضع المزري الذي نعيشه بالإكراه رغماً عنا؟ فمن الملاحظ أن هناك عجزاً حكومياً حقيقياً في تأمين حاجيات المواطنين من المواد الأساسية «الخبز وغيره من الأساسيات» لحياتهم اليومية، والفشل الكلي في إيجاد حلول حقيقية لجميع الأزمات السورية، العادية منها والمفتعلة.

والمواطنون بدأوا ينفسون عن غضبهم، لأن المعنيين جالسون على كراسيهم دون أن يحركوا ساكناً، وكان كل شيء على ما يرام، وليس هناك أية كارثة إنسانية على المستوى الغذائي قد تفقد الناس صوابهم!

مطلوب حلول حقيقية لا إبرة بنج!!
موجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية والخبز وكل البضائع والخدمات، أصبحت غير محتملة، لا بل أصبحت أزمات كارثية، لا سيما أن الحجة والزريعة لدى التجار الناهيين هي الارتفاع الغلظ لسعر صرف العملة الأجنبية في السوق السوداء. والمواطن السوري

إذا قمتم بالذهاب إلى الأفران لتاريخ هذا اليوم، فستعلمون الحجم المرعب للكارثة التي تسمى «أزمة الخبز»، وكيفية تفاقمها السريع أكثر فأكثر، فإن لم تعمل الحكومة وجميع المعنيين بهذا الشأن على إيجاد حلول حقيقية وجذرية لإيقاف سرقة الطحين، والكم الهائل من الفساد والاستغلال في هذا القطاع مجعلاً، فربما سوف نشهد انفجاراً حقيقياً في الأيام القادمة.

دعاء دادو

على الأساسيات الحياتية - اليومية - الغذائية بصعوبة بالغة، وهي مادة الخبز، وهو على عكس ما تم التصريح عنه من قبل أحد مدراء الأفران في سورية عموماً كما سبق.

للتذكرة... يجب التكرار!!

باتت أزمة الخبز المفتعلة ببعض جوانبها تتقل كاهل السوريين، وأصبحت الشغل الشاغل لهم، فلا يمكن الإنكار أنهم يقضون ساعات طويلة في جميع المحافظات السورية من يومهم أمام الأفران منتظرين حصولهم على الخبز المدعوم ذي الجودة المتدنية، حتى أنه بات بعض الطلاب يتغيبون عن مدارسهم من أجل الوقوف لساعات أمام الأفران عوضاً عن الأباء كي لا يخسروا وظائفهم.

الأزمة أكثر المأ

ربما باتت أزمة الخبز من أكثر تجليات الترهل والتراجع الاقتصادي السوري بروزاً وألماً. حقيقة، فقد شهدنا في ظل هذه الأزمة الأكثر تعاسة - تقليص كمية الخبز المدعوم للأسرة، وارتفاعاً بثمان الرابطة في النصف الثاني من عام 2020، والجودة انخفضت. استطالت الطوابير بشكل مثير للسخرية،

ناهيك عن شكل الطوابير أمام الأفران التي ما زالت موجودة إلى اليوم من أجل الحصول على المخصصات منخفضة الكمية - سيئة الجودة - مرتفعة السعر، وما تبعها من ارتفاع فاحش بأسعار ربطات الخبز في السوق السوداء، إضافة إلى «التشليف» بأسعار «السياسي» كما يقال «على عينك يا تاجر» دون رقيب أو حسيب!!

تصريحات غير مجدية كالعادة

في هذا السياق، نفى مدير فرع المخازن في محافظة اللاذقية «فكرة وجود لحالات بمعنى الازدحام على الأفران العامة، مؤكداً مواصلة العمل لتخفيف الضغط على الأفران في المحافظة، وأنه من غير المعقول أن نصل إلى معادلة «صفر مواطن» على الأفران عموماً». الأفران العامة بشكل عام في جميع المحافظات السورية، وليس فقط في محافظة اللاذقية - تشهد ازدحاماً كبيراً، حتى أن الأمور تتطور في بعض الأحيان إلى مشاكل ومشاجرات جماعية من أجل الحصول على أبسط من أبسط الحقوق، ألا وهي الحصول

مناهة السورية للتجارة ابتلعت الذكاء..



استكمال عمليات التسليم.

البعض لم يستلم مخصصاته

برغم تمديد مدة استلام المخصصات من الرز والسكر عن فترة الشهرين الماضيين، إلا أن هناك بعض المستحقين لم يتمكنوا من استلام هذه المخصصات. المشكلة لم تكن بسبب إهمال هؤلاء، بل بسبب تأخر وصول الرسائل إليهم، بل هناك من وصلتهم الرسالة قبل يوم من موعد انتهاء التسليم مساءً، وفي اليوم التالي، كما هو مفترض ضمن المدة المحددة للاستلام، ذهبوا إلى الصالات المخصصة بحسب مضمون رسائلهم، لكن كان قد انتهى بالنسبة لهذه الصالات موعد تسليم المخصصات عن الشهرين الفائتين، وبدأ موعد التسليم للدفعة التالية، مما أفقد جزءاً من المواطنين حقهم في مخصصاتهم بسبب تأخر الرسائل،

سوسن عجيب

المشكلة المستحدثة بهذا السياق كانت مع إدخال مادة الشاي على سلة التوزيع للمواد المقننة، وما تبعها من صعوبات للمواطنين في التسجيل عليها من خلال التطبيقات المتاحة.

الشاي معضلة رياضية

كل تطبيق له خطاؤه المتتابعة التي تفرض نفسها على المستخدمين، بحسب سماحيات وصلاحيات الدخول إليه والتعامل معه، ومع ذلك ما زالت مشكلة انتظار ووصول الرسالة الذكية مستمرة، حيث أضيفت طوابير الانتظار الافتراضية، التي لم تلغ الطوابير الفيزيائية، وأضيفت مشكلة التسجيل على مادة الشاي إلى صعوبات التعامل مع التطبيقات المتاحة.

تطالعنا صفحات كل من السورية للتجارة ومحروقات وتكامل، بين الحين والآخر بتفاصيل وخطوات التسجيل على المواد المقننة «المدعومة» «سكر-رز-شاي-اسطوانة الغاز المنزلي-مازوت التدفئة»، من خلال التطبيقات الإلكترونية المخصصة والمناحة للمواطنين المستحقين لهذه المواد.

وبسبب انتهاء المدة التي لا علاقة لهم بها، فهؤلاء كان لهم الحق باستلام هذه المخصصات خلال 24 ساعة، لم يتمكنوا من الاستفادة منها عملياً، وبرغم الشكاوى الكثيرة والأخذ والرد إلا أن مشكلتهم لم تحل، حيث اضطر البعض منهم للسؤال عن السيارات الجواله التي تم الإعلان عنها، لكن دون جدوى.

طوابير مستمرة

المواطن صاحب الاستحقاق لا يعنيه على من يتم تجبير المسؤولية، بقدر ما يهمه الوصول إلى حقه في المواد المقننة دون عناء.

فالزريعة المساقاة إلى المواطنين المنتظرين للرسالة غالباً تجبر على شركة تكامل المسؤولة عن الرسائل وعن كل خلل، وليس على السورية للتجارة! بينما واقع الحال يقول: إن السورية للتجارة، وبعد أن اختصرت عدد الصالات المخولة بتوزيع المواد المقننة، ومن خلال بطء تسليم الصالات المعتمدة للكميات المطلوبة بما فيه الكفاية بحسب موقع كل منها وأعداد المكتتبين فيها من المواطنين، ساهمت بشكل مباشر في استمرار مشكلة الازدحام والطوابير، حيث زادت مدة انتظار الرسالة، كما تزايد الازدحام على الصالات المخصصة للتسليم بعد استلام الرسالة، وعادت طوابير الانتظار أمامها مجدداً، وكأنك يا بو زيد ما غزيت، فلا ذكاء ولا من يحزنون في الأمر غالباً!

السورية للتجارة وبعد ان اختصرت عدد الصالات المخولة بتوزيع المواد المقننة ومن خلال بطء تسليم الصالات للكميات المطلوبة ساهمت في استمرار مشكلة الازدحام والطوابير

إساءة تطبيق «النمذجة الرياضية» - متحور كورونا «البريطاني» 1,1,7.B مثلاً



في آخر يوم من العام الماضي 2020 نشر الباحث نيكولاس لويس «عالم في علم الإحصاء الرياضي والاستدلال الإحصائي والنمذجة» ورقة مهمة تظهر بأنه رغم وجود أدلة على أن سلالة 1,1,7.B «التي ظهرت في كينت» قد نمت بمعدل أسرع higher growth rate من سلالات أخرى في إنكلترا على مدى شهرين حتى منتصف كانون الأول 2020، لكن ذلك لا يكفي لاستنتاج الخصائص البيولوجية للفيروس من البيانات الوبائية المحدودة. واكتفى الرأي السائد بالتركيز على فرضية أن هذا المتحور الفيروسي يملك خواص بيولوجية منحنه عدوى أعلى higher infectivity، في حين تم استبعاد غير مبرر أو نقاش غير كافٍ، لفرضيات أخرى وبائية واجتماعية حول الأسباب الكامنة وراء هذا النمو السريع. فضلاً عن ذلك أخطأت ورقة وزارة الصحة البريطانية PHE «غير المحكّمة علمياً» بتعويض قيمة مبالغ بها لعمر الجيل الفيروسي generation time في المعادلة الرياضية لحساب «رقم التكاثر اللحظي» Rt مما تسبب بالمبالغة بتقدير نسبة سرعة انتشار المتحور المذكور. وفيما يلي نقدم تلخيصاً وشرحاً لأبرز ما ورد في ورقة عالم الإحصاء النقدية هذه.

■ نيكولاس لويس

ترجمة وإعداد: د. اسامة دليقان

«أسرع نمواً»

لا يعني بالضرورة «أسرع عدوى»!

من المفيد في هذا الصدد النظر في متحورين آخرين من الفيروس كانت لهما أيضاً فترة نمو سريع بشكل استثنائي، بل وأصبح أحدهما، هو السلالة السائدة تماماً في معظم البلدان.

المتحور الأول، هو ذو الطفرة D614G البروتين الشوكي، نشأ باكراً، وظهر في أوروبا في شباط 2020، ولا شك أن هذا المتحور الذي يرمز له أيضاً G614 تميزاً له عن السلالة التي تحوّر منها D614 قد نمت أعداد المصابين به بشكل أسرع في معظم البلدان، متحولاً من كونه مساهماً بأقلية من حالات العدوى إلى كونه البديل السائد خلال شهر تقريباً. فمُنذ تموز 2020، أصبح مسؤولاً عن حوالي 100% من الإصابات الجديدة في معظم البلدان وجميع القارات.

وفي ضوء أن الطفرة D614G أصبحت وما زالت مسيطرة، فمن غير المفاجئ أن ورقة بحثية في آب 2020 ذكرت أن طفرة D614G تزيد من قابلية الانتقال transmissibility مستشهدة بعدة أدلة وحجج، ورغم أن معظمها قابلة للتطبيق إلى حد ما على الأدلة التي تشير إلى أن المتحور البريطاني «كينت» 1,1,7.B قد يكون أكثر قابلية للعدوى والانتقال [كروبر وزملاؤه، وللمرجعة عنها انظر المادة ذات الصلة في قاسيون آنذاك]

لكن ورقة بحثية أحدث نشرت في مجلة الطبيعة Nature «تشرين الثاني 2020» كتبها van Dorp وزملاؤه «أوضحت أنه حتى بعد أن أصبح المتحور G614 سلالة جديدة مهيمنة، فإن الاستنتاجات حول القابلية النسبية لانتقالها transmissibility، المستمدة من الأدلة الوبائية ومن الأدلة البيولوجية غير المباشرة، قد تكون خاطئة. المثال الثاني المعاكس، هو المتحور الحامل للطفرة A222V «ويسمى أيضاً EU1.A20» والذي ظهر في إسبانيا في أوائل صيف 2020، وانتشر بسرعة إلى بلدان أوروبية أخرى، حيث نما عادةً بشكل أسرع من السلالات الأخرى غير الحاملة لهذه الطفرة. وفي بريطانيا «من منتصف تموز إلى منتصف أيلول» نمت نسبة حالات الإصابات الجديدة بالمتحور A222V إلى الإصابات الجديدة بسلالات أخرى غيره من 2% لتصبح

بنهاية الفترة المذكورة 67%. وكان متوسط معدل النمو اليومي اللوغاريتمي هو 0,061 وهذا يعني أفضلية تكاثرية أسبوعية weekly multiplicative advantage تبلغ 1,53 «يعني معدل زيادة أسبوعية 53%». أي: إن هذا الرقم للأفضلية التكاثرية مطابق تقريباً لنظيره «1,51» لدى المتحور البريطاني 1,1,7.B وفق دراسة PHE باستخدام البيانات من منتصف تشرين الأول إلى منتصف كانون الأول.

«أوسع انتشاراً» لا يعني بالضرورة

«أسرع انتشاراً»

في بريطانيا وصل متحور A222V إلى 70% من جميع التسلسلات الجديدة بنهاية تشرين الأول 2020، لكنه انخفض بعدها، كما حدث أيضاً في بلجيكا وألمانيا وسويسرا. ومع ذلك فإن ورقة بحثية غير محكّمة بعد [ما قبل الطباعة pre-print] ويجدر التذكير هنا أنه حتى الورقة التي اعتمدت عليها الحكومة البريطانية بشأن المتحور الجديد غير محكّمة أيضاً نشرت في تشرين الثاني 2020 حول المتحور A222V وصلت إلى النتيجة التالية: «لم نجد أي دليل على زيادة قابلية انتقال هذا المتحور no evidence of increased transmissibility بل نوضح بدلاً من ذلك كيف أن زيادة حالات وقوع إصاباته في إسبانيا، ثم استئناف السفر عبر أوروبا، والافتقار إلى الفحص الفعال والاحتواء الفعال قد يفسر نجاح هذا المتحور».

مبالغات وأخطاء

مستشاري الحكومة بحساب «Rt»

لنفترض أن معدل النمو الأعلى حتى الآن للسلالة 1,1,7.B كان كله نتيجة لارتفاع قابلية الانتقال transmissibility، فما هو تأثير ذلك على «رقم التكاثر اللحظي» الحالي Rt؟ يتوقف ذلك على ثلاثة عوامل أساسية، أولاً: على ماهية Rt [والذي يدل على كم شخصاً يستطيع المصاب الواحد أن يعدي وسطياً، وعندما يكون أكبر من 1 يعني البقاء في تزايد، وأقل من 1 يعني البقاء في انكماش وبطريقه للزوال والرقم في بريطانيا اليوم أقل من الواحد بالمناسبة]. وثانياً: «عمر الجيل» الفيروسي generation time ويعرف بأنه الفترة الفاصلة بين بداية عدوى الفيروس infection لشخص أول، وانتقاله ليعدي شخصاً ثانياً خالطه «بغض النظر عن ظهور أو عدم ظهور أو وقت ظهور

فلاكسمان وزملاؤه» رقم عمر جيل وسطي هو 6,5 أيام أيضاً، والذين زعموا بدورهم بأنهم جاؤوا بالرقم من ورقة بحث صينية سابقة كتبها «باي» وزملاؤه Bi et al. «27 آذار 2020». لكن الحقيقة هي أن الرقم في الورقة الصينية الأصلية كان 3,6 وليس 6,3! ومن جهة ثانية ما تم حسابه في الورقة الصينية هو الفاصل التسلسلي «بين ظهور أعراض المصاب الأول والثاني» serial interval وليس زمن الجيل الفيروسي «بين عدوى الأول والثاني»! ومن جهة ثالثة، الورقة الصينية تضمنت بيانات حالات لم يعزل فيها الفرد المصاب عن الآخرين إلا بعد فترة طويلة من ظهور الأعراض، حيث وجدوا أنه إذا تم عزل المصاب بعد أقل من ثلاثة أيام من ظهور الأعراض «وهي فترة مشابهة لما كان يحدث عادةً في المملكة المتحدة وقت إعلان المتحور الجديد 1,1,7.B»، فإن متوسط الفاصل التسلسلي كان 3,6 يوماً فقط!

حتى إذا كان «أسرع عدوى» فبأية نسبة؟

هذا يعني أن دراسة وزارة الصحة PHE لو عوّضت الرقم 3,6 في المعادلة بدل 6,3 لكانت قيمة Rt المحسوبة هي 1,24 بدلاً من 1,47، وبما أن 0,47 هي تقريباً ضعف 0,24 فهذا يعني بأن دراستهم «العلمية» بالغت بتقييم «سرعة انتشار العدوى» للمتحور البريطاني 1,1,7.B بمقدار الضعف على الأقل! فحتى لو قبلنا بأن المتحور 1,1,7.B البريطاني أسرع انتشاراً فإنه لا دليل علمياً رصيناً على أنه أسرع بنسبة 50% إلى 70% كما ادّعى مستشارو الحكومة الصحيون وأرقامهم المضخّمة بنسبة 100% بل الدليل الذي يمكن القبول به في معايير علم رصين وطب مُسنَد بالبيّنات حقاً EBM فهو أنه بأسوأ الأحوال أسرع انتشاراً بنسبة 25% إلى 35%.

الأعراض على أي منهما لأن الفترة الخاصة بذلك هي مقولة وبائية أخرى تسمى «الفاصلة التسلسلية» serial interval. وثالثاً: التوزع الاحتمالي لعمر الجيل الفيروسي probability distribution.

كلما طال عمر الجيل الفيروسي زادت Rt المتوافقة مع إنتاج معدل نمو growth rate معين. الورقة البحثية التي نشرتها وزارة صحة إنكلترا PHE في 21 كانون الأول 2020 تكلمت عن تقدير الأفضلية التكاثرية للفيروس بطريقتين: إما مقيسة بمشعر «معدل النمو الأسبوعي» للإصابات بالعدوى، أو مقيسة برقم التكاثر اللحظي Rt.

المشكلة الرياضية والعلمية المهمة في ورقة وزارة الصحة المذكورة، هي في طريقة تحويل تقدير الأفضلية التكاثرية من المقياس الأول «والتي كانت نمو 1,51 بالأسبوع، أي نمو 51% أسبوعياً»، إلى المقياس الثاني «أي إلى Rt». والذي يتم باستخدام المعادلة التالية: Rt يساوي معدل النمو الأسبوعي wgr مرفوعاً إلى أس «وهذا الأس بدوره ينتج عن تقسيم عمر الجيل الفيروسي gt على الرقم 7». في هذه المعادلة بالتالي تلعب القيمة التي يتم تقديرها لعمر الجيل الفيروسي gt أهمية حاسمة، فكلما ارتفع ترتفع قيمة Rt المحسوب من المعادلة، وبالتالي يتم اعتبار المتحور المدروس «أسرع عدوى» أو «أسرع انتشاراً»، والعكس صحيح.

قام خبراء «النمذجة الرياضية» mathematical modelling في وزارة صحة إنكلترا في ورقتهم تلك باعتماد الرقم 6,5 كقيمة لعمر الجيل الفيروسي gt واعتبروه ثابتاً، ولكن دون أن يذكروا لماذا اعتبروه ثابتاً؟ ودون أن يذكروا أي مرجع يبرر من أين جاؤوا بهذا الرقم أصلاً! فحصلوا على حساب Rt بأنه تقريباً 1,47 وفق المعادلة. ربما كانوا يتبعون بذلك فريق إمبيريال كوليدج، الذين اعتمدوا «في ورقة أخرى،

أخطات دراسة
وزارة صحة إنكلترا
بتعويض قيمة
مبالغ بها لرقم عمر
الجيل الفيروسي
في المعادلة
الحسابية لرقم
التكاثر اللحظي Rt
مما سبب تضخيم
«سرعة الانتشار»
بمقدار الضعف

أمريكا عادت إلى العالم عبر الفيديو!



تبدو الخلافات واضحة، فالأوروبا توجهات مختلفة، اتجاه الصين التي أصبحت الشريك التجاري الأكبر لأوروبا ووقع الاتحاد الأوروبي اتفاقاً استثمارياً تاريخياً مع الصين في أواخر العام الماضي، وما يدعم هذا الرأي هي التصريحات الطريفة لفولفغانغ إيشينغر رئيس مجلس إدارة مؤتمر ميونيخ للأمن، الذي قال: إن الرئيس بايدن لم يلق أسئلة بعد كلمته هذه، وأشار أنه رغم لو استطاع أن يسأل الرئيس الأمريكي حول الصين، فحسب إيشينغر تعتبر الصين التحدي الأكبر للشراكة عبر الأطلسي، وأشار إلى أن مصالح أوروبا والولايات المتحدة حولها ليست متطابقة، مضيفاً: إن «لدى الولايات المتحدة التزامات أمنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا يلتزم بها الاتحاد الأوروبي، مما يسمح للاتحاد الأوروبي بالنظر إلى علاقته مع الصين على أنها علاقات تجارية إلى حد كبير». وأكد إيشينغر أن الفشل في التوافق حول رؤية مشتركة للصين سيفتح باباً لمشاكل غير منتهية بين الولايات المتحدة وأوروبا. وعلى الرغم من أن مزاجاً معادياً لروسيا يسود أوروبا، وهذا ما تسعى إليه واشنطن، إلا أن هذا المزاج السلبي لم يكن كافياً لإيقاف مشروع السيل الشمالي، مما يعطي مؤشرات بأن تصادمات قد تحصل عند صياغة موقف مشترك اتجاه روسيا أيضاً.

كليا، فترامب التزم في المادة الخامسة تماماً كما فعل بايدن، لكنه قالها صراحة: إن بلاده لن تدافع عن بلدان أوروبا في حروبها الخاصة، إن لم تدفع ما عليها للحلفاء! ففي تصريح له قال: إنه سيتدخل لحماية من يتعرض للخطر، ولكن فقط بعد أن يتأكد من أن هذه الدول «احترمت واجباتها حيال الولايات المتحدة»، وبايدن في حديثه لم يقل خلاف هذا، بل اكتفى بالإعلان عن تمسكه بالمادة الخامسة و«ترحيبه» بأن تسدد دول التحالف التزاماتها.

الصين وروسيا

جدد بايدن في كلمته موقف بلاده من الصين، ودعا دول الاتحاد الأوروبي للاستعداد لـ «منافسة إستراتيجية طويلة الأمد مع الصين»، وأكد على ضرورة العمل المشترك بين بلاده وأوروبا وآسيا في مواجهة «التجاوزات الاقتصادية والإكراه» التي ادعى أن بكين تعتمدها في سياستها، مضيفاً: إن الصين بسياساتها الحالية «تقوض أسس النظام الاقتصادي العالمي»، مؤكداً أن على الجميع أن «يلتزم في قواعد اللعبة» لكنه لم يحدد تماماً ما هي هذه القواعد! هل هذا يعني أن تفرض الولايات المتحدة على دول الاتحاد الأوروبي التبادل التجاري معها حصراً حتى لو كان مضراً في مصلحة أوروبا؟ وفي هذه النقطة

حبراً على ورق، فالشراكة بين أوروبا والولايات المتحدة التي وصفها الرئيس الأمريكي بأنها «حجر الزاوية»، ويجب أن تبقى كذلك! لم تعد قادرة على مقاومة التحديات الماثلة أمامها! وباتت أوروبا تشعر بأن تحالفها مع الولايات المتحدة لن يؤمن المخرج المطلوب. لا شك أن حديث بايدن هذا يختلف في بعض جوانب مضمونه عن حديث سلفه ترامب، لكن المشكلة أن لا مؤشرات لنتائج مختلفة في الأمد المنظور، فبايدن الذي يحاول أن «يمحو أي شك باق» مع الدول الأوروبية لا يملك الكثير ليقدّمه.

الناتو والدفاع المشترك!

كان الرئيس السابق دونالد ترامب شديد الوضوح عند حديثه عن الناتو، فوضع شروطاً ليضمن التزام الولايات المتحدة في «هذا التحالف»، يمكن تكثيفها ببساطة في «أن يدفعوا». أما بايدن فكانت كلماته أكثر لباقة فأكد من جهة التزام بلاده تجاه حلف الناتو، ورحّب «باستثمار أوروبا بالمتزايد في القدرات العسكرية التي تمكننا من الدفاع المشترك»، من جهة أخرى خالف بايدن تصريحات ترامب التي انتقد فيها المادة الخامسة في اتفاقية الناتو، والتي تنص على ضرورة الدفاع المشترك اتجاه كل الأخطار التي تواجه دول التحالف، وأعلن الرئيس عن تمسكه وإيمانه بهذه المادة تحديداً، معتبراً أنها ضماناً للجميع، «فالهجوم على أحدها هو هجوم علينا جميعاً» حسب تعبيره لكن الأمثلة التي أوردها بايدن ليثبت فاعلية هذه المادة، هي تلك التي خضعت فيها دول الناتو لإرادة الولايات المتحدة، وتحملت معها تكاليف حروبها الخارجية، فذكرهم بحرب أمريكا في أفغانستان، وقاتلهم المشترك لداعش. ترامب كان يطرح الموضوع من جانب مختلف قليلاً، وهذا ما تجنبه بايدن في حديثه

انطلقت أعمال مؤتمر ميونيخ للأمن يوم الجمعة 19 شباط الجاري، وامتدت فعاليات الدورة 57 التي عقدت عبر تقنية الفيديو من المؤتمر ليوم 21 شباط. تعتبر هذه المناسبة الأولى للرئيس الأمريكي الجديد، جو بايدن للتحديث بشكل مباشر مع الدول الأوروبية، لذلك استغل الرئيس هذه المناسبة ليعلن وبشكل واضح هذه المرة عن سياسات بلاده اتجاه الدول الأوروبية.

■ علاء ابو فراج

يستغل الرئيس الأمريكي الفترة الأولى من ولايته في محاولة مستميتة لإثبات توجهات إدارته اتجاه جملة من القضايا، ويؤكد ضمناً في كلامه على نهجه الذي يختلف عن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، لذلك حملت كلمته التي ألقاها في المؤتمر جملة من القضايا نورد فيما يلي بعضها:

أمريكا عادت!

ذكر الرئيس الأمريكي فيما قاله في وقت سابق، عندما شارك لأول مرة في مؤتمر ميونيخ، لا بصفة رسمية إنما كـ «مواطن عادي»، حينها قال بايدن: «سنعود»، وأضاف أنه رجل ملتزم في وعده، معتبراً أن وعده قد تحقق بمجرد وجوده في مؤتمر ميونيخ، كما لو أن وعده كان المقصود منه المعنى الحرفي! فيكون في هذه الحال بايدن عاد فعلاً و«وفى بوعده». لكن ما يفهم من هذا «الوعد» هو أن تعود الولايات المتحدة مجدداً لتلعب دورها المهيمن في العالم، فهذا أمر يختلف كل الاختلاف عن أن «يعود» رئيسها ليشترك في مؤتمر عبر تقنية الفيديو، فلم يشغل بايدن نفسه في أن يقول للمشاركين: كيف «سنعود» الولايات المتحدة لتلعب هذا الدور؟ فـ «التحالف عبر الأطلسي» الذي قال بايدن أنه عاد أيضاً، كان ولا زال قائماً منذ نشأته، لكن ما يجري أن نفوذ الولايات المتحدة المتراجع بات يجعل من هذا التحالف

بريطانيا مسرورة أيضاً

لتكتمل المهزلة، أعلن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون عن سعادته بـ «عودة الولايات المتحدة»، فقال في كلمته حرفياً: «كما رأيتم وسمعتهم فقد عادت الولايات المتحدة» دون أدنى شك- كقائد للعالم الحر، وهذا أمر رائع! وإنه من المهم بالنسبة لأصدقائنا الأمريكيين بأن يستعد حلفاؤهم في الضفة الأخرى للأطلسي لتحمل الأعباء المترتبة على حل أصعب المشاكل العالمية، ولهذا السبب بالتحديد تقف بريطانيا العظمى هنا لتدليل هذه الصعاب»

العراق كغيره: حل الأزمات سياسي داخلي أولاً



■ يزن بوظو

يشارف العراق على دخوله أزمة اقتصادية حادة ستنجح بدورها أزمات سياسية تتراكب فوق الموجودة أساساً.

على الرغم من أن بيانات الواقع الاقتصادي للعراق تشير إلى وجود عجز مالي كبير كان قد سبق على إثره تأخر في صرف رواتب العمال والموظفين في العراق، وهبوط قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، وأن مشروع موازنة الحكومة العراقية للعام الجاري تعرض للانتقادات من كل حذب وصوب، حول عدم واقعيتها أو فعاليتها، وما ستتجده من عجز أعلى، فضلاً عن عدم توافق قوى المخاصصة عليها، وتحديداً فيما بين بغداد وأربيل حول توزيع واردات النفط وأرباحه، لا يجد العراقيون أية إشارة جدية سواء من الحكومة، أو من القوى السياسية لحل أي جزء من هذه المشاكل الكبرى، بل وعلى العكس، حيث تدفع الخطوات والقرارات السياسية المتخذة بهذه الأزمة قدماً وتعمقها أكثر.

إن واقع الحال العراقي، كغيره من دول المنطقة المتأزمة، يوضح جلياً عدم وجود أفق لحل أي من مشكلاتها بالتعاون مع الغربيين والأمريكيين ووكلائهم في المنطقة (على افتراض وجود نية لدى هؤلاء الأخيرين بصياغة أي حل أساساً)، وأن الحل يكمن فقط بتعزيز التعاون والعلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية مع دول الشرق الصاعدة، وعلى رأسها الصين وروسيا ضمن سياسات وروح «العالم الجديد»، وهذا الطرح يعد ضمن الإطار العام والإستراتيجي لأية دولة في واقع اليوم، في ظل الأزمة الرأسمالية العالمية، وأزمة مركزها الأمريكي خاصة بتراجع وتراجع الدولار والبترو دولار وما تفرزه هذه العملية من كوارث على واشنطن وحلفائها، وكل من سيظل يدور بفلكه. ضمن هذه الرؤية يمكن فرز أية قوة سياسية أو حكومية باصطفاها

وموقعها، وبما تدفع بلادها ونفسها نحوه عبر قراءة خطواتها وقراراتها السياسية كتكتيك يعبر عن الإستراتيجية التي يمشون بها، وما إذا كانت هذه الخطوات السياسية ستؤدي إلى حلول أم أزمات أكبر.

المصلحة السياسية فوق الاقتصادية

بالظرف العراقي، ليس مستغرباً إطلاقاً سلوك الحكومة الجاري بمحاولات تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الغربيين، وعبر وسطائهم ووكلائهم في الخليج والأردن ومصر، حيث جرى توقيع عدد من الاتفاقيات أهمها: مسالمة استيراد الطاقة الكهربائية من الخليج، والربط الكهربائي مع الأردن ومصر، والذي جاء بهدف تخفيف استيراد العراق لطاقتها الكهربائية من إيران، ويجري الحديث مؤخراً عن إتمام مشروع الربط مع الخليج بحلول عام 2022.

لا بد من التأكيد على بديهية أن لأية دولة حقها باختيار كيفية إدارة اقتصادها ومصادر استيراد مستلزماتها من سلع، إلا أن ما يحدد هذه العملية/الخطة هي الحاجة الاقتصادية/المادية للدولة المعنية، ومصالحها وفق أفضل الشروط المتوافرة بالمعنى الاقتصادي، والهدف في نهاية المطاف هو تحقيق نسب نمو أعلى.

إن مشكلة العراق، والدول الشبيهة به في المنطقة، هي محاولات إرضاخ حكوماتها وقواها السياسية للمصالح الاقتصادية تحت المصالح السياسية الخاصة والضيقة، وهو الذي يعني بأن أزمات هذه الدول الاقتصادية تحتاج خطوات وحلولاً سياسية أولاً، فالمشكلة بالعراق - مثلاً - لم تكن بيوم من الأيام استيراده لطاقتها الكهربائية من إيران بشكل أساسي، بل هي تحديداً «عدم إنتاجه الخاص

يجري استثمار الأحداث عبر نفخ حجمها إعلامياً للإيحاء بوجود «تهديد إرهابي كبير» يتطلب استمرار وجود القوى الأجنبية والأمريكية على الأراضي العراقية (لحاميتها)

متنوعة خلال الشهر الماضي، وقيام الجيش العراقي بالتعاون مع قوى التحالف الدولي بدورهم بعمليات عسكرية بمواجهة خلايا التنظيم ضمن معادلة مدروسة لا تنهي، ولا تقضي على هذه الخلايا فعلياً، وإنما تحركها ويجري استثمار هذه الأحداث عبر نفخ حجمها إعلامياً للإيحاء بوجود «تهديد إرهابي كبير» يتطلب استمرار وجود القوى الأجنبية والأمريكية على الأراضي العراقية «لحاميتها»... ونضيف على ذلك الغياب التام عن ذكر القرار البرلماني الصادر في بداية العام الماضي والقاضي بإخراج جميع القوات الأجنبية والأمريكية من العراق، ومحاولة طيه ومحوه.

المقاومة مستمرة

لكن وعلى أية حال فإن هذا الحديث السابق يدور ويعبر عن «نوايا» و«مشايرع» هذه القوى، وما قد تنتج لاحقاً، أما الحديث عن «إمكانية» نجاحهم هو أمر آخر يخضع للواقع الموضوعي وتطوره سواء في الداخل العراقي أو على المستوى الدولي لحلفائهم، الأمر الذي نراه أفقاً مغلقاً تماماً أمامهم في نهاية المطاف، لكن وحتى ذلك الحين، أي: إلى أن تصل الأمور نحو نهايتها تماماً بالنسبة لهذه القوى والغربيين، يكون العراق عرضة لأزمات أشد وأعنف مما سبقها، إن لم تجر تغييرات جذرية في البنية السياسية داخلياً، وبشكل لا يحتمل ترف الوقت والانتظار، وهو الأمر الذي يجد تعبيراته عبر تظاهرات الشعب العراقي التي لا تزال مستمرة رغم تقطعها وتباعد موجاتها زمنياً بسبب ما فرضته جائحة الوباء الفيروسي، أو عبر المقاومة الشعبية المستمرة بشكل شبه يومي أيضاً، بغية استمرار رسالتهم وتأكيدهم بإخراج القوات الأجنبية من أراضيهم.

لها» وعدم وجود أية خطة بهذا الاتجاه، ولن تحل مشكلة الكهرباء عبر اتفاقيات مع موردين آخرين أياً كانوا، وإنما ستؤدي هذه الاتفاقيات، بحال استكمالها نحو خطوات عملية، بجعل الاقتصاد العراقي بجزئية الطاقة الكهربائية منه تحت سيطرة ونفوذ آخرين سياسياً (وهو أحد أهداف هذه العملية، وفق الرؤية الأمريكية، بتقليص النفوذ الإيراني)، وهذه العملية تعود بالنفع على قوى الفساد الداخلي في هذه الدول، التي تغتني عبر هذه العقود «المالية»، حيث إن المقابل لها بتعزيز الإنتاج الحقيقي، المادي، يحذر من قدرة هؤلاء على النهب... وعلى سبيل المثال لا الحصر: يُطرح سؤال مشروع: لم لا - على افتراض عدم قدرة العراق على إنشاء محطاته الكهربائية - تقوم الصين بذلك عبر اتفاقيات توقع فيما بينها وبين الدولة العراقية لإنشائها كقروض، طالما أن الحكومة العراقية تقترض من البنك الدولي أساساً، وبشروط تعجيزية وفوائد هائلة «بعقلية» استثمارية، لدفع مستحققاتها المالية في عملية استيراد هذه الطاقة نفسها؟ إنها المصلحة السياسية، وفرص النهب.

اصطناع المبررات لاستمرار العلاقات السياسية

لتعزيز واستمرار سير هذه المصالح والعلاقات السياسية فيما بين الحكومة العراقية بقواها السياسية والغربيين، لا بد من اصطناع وإيجاد المبررات والمسوغات لذلك، وعلى رأسها الطرف الأمني، حيث تستمر - بعد كل التراجع الأمريكي السابق - محاولات مستميتة للحفاظ على ما تبقى منه والإطالة بعمره قدر الإمكان، لتنشط مجدداً الأداة الإرهابية «داعش» في العراق عبر قيامها بعمليات إرهابية

الصورة عالمياً

محرك دفع الناتو الأمريكي معطل وغير قابل للإصلاح

كلما دفعت الولايات المتحدة الناتو بوصفه وسيلة تابعة لها، كلما بدا واضحاً أكثر مدى ضعف المحرك الأمريكي.

■ بقلم: Strategic Culture Foundation

ترجمة قاسيون

بعد شهر على تنصيب إدارة بايدن، بدأ العمل الحديث من خلال وزير الخارجية وبايدن نفسه لمحاولة صياغة سياسات خارجية جديدة، وخاصة فيما يتعلق بإعادة التواصل مع الحلفاء الأوروبيين فيما يخص حلف الناتو، وذلك بعد السياسة العدوانية للإدارة الأمريكية السابقة تجاهه واتهامها الأوروبيين بأنهم لا يدفعون ثمن أمنهم.

تاريخياً، تعتمد الولايات المتحدة على حلف الناتو كقناة لإبراز قوتها وتأثيرها على أوروبا. كان هذا هدفاً رئيسياً منذ إنشاء الناتو في 1949 ضد الاتحاد السوفييتي. في العقود الأخيرة توسعت الأغراض من وجود الناتو أكثر من أي وقت مضى تبعاً للهيمنة الإمبريالية الأمريكية، ليشمل ليس أوروبا الغربية فحسب، بل كامل أوروبا حتى حدود روسيا. أصبح الناتو الوسيلة الأهم للهيمنة الأمريكية على البلقان والفوقاز وشمال إفريقيا والشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ.

من الغريب طبعاً أن نسمع رئيس منظمة وجدت أساساً للحفاظ على أمن شمال الأطلسي وهو يتحدث عن الحاجة للناتو لمواجهة الصين. لكنه يعكس المهمة الموسعة عالمياً للناتو والمرتبطة بالإستراتيجية الأمريكية.



ويبدو أن الإدارة الحالية تحاول إقناعنا بأن إدارة ترامب لم تدرك هذه الأهمية، ولهذا كانت مهووسة بالتكاليف المالية، أما الإدارة الحالية فتدرك الصورة الأكبر التي يمكن رؤية هذا التحالف في إطارها.

وكما قال وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن، فهناك حاجة «لتشارك المزيد من الأعباء» مع الحلفاء الأوروبيين من أجل مواجهة «التحديات» التي تشكلها روسيا والصين. وبايدن أكد السياسة ذاتها عن مواجهة روسيا والصين خلال مؤتمر G7 في ميونخ. وضمن هذا السياق تأتي أهمية الناتو، وأهمية ضرورة تقسيم العالم إلى مجالين كما كانت الحال أيام الحرب الباردة.

لكن التناقض القائم هنا أن العالم يتجه بشكل متزايد ناحية وضعية تعدد الأقطاب، حيث الأمم أكثر

وتشابكاً واندماجاً في علاقات اقتصادية. روسيا والصين شريكان تجاريان واستثمريان كبيران مع أوروبا، وليس على عداوة معها. الوحيد اليوم الذي يقول بأن روسيا والصين تشكلان «تهديداً» هم الأمريكيون، ومعهم بعض الشخصيات الأوروبية الصغيرة، مثل: السياسيين اليمينيين في البلطيق الذين لا يزالون ينشرون فوبيا-روسيا وفوبيا-الصين مطيعين لمعلمهم الأمريكيين. ولهذا يمكن الاستنتاج بأنه لن تكون هناك إعادة ضبط جوهرية للناتو تالية- لترامب. تبقى المنظمة كما كانت دائماً: آلة حرب لتعزيز أهداف الهيمنة الإمبريالية الأمريكية.

■ عن: Biden's Post-Trump NATO Reset Points to Failing U.S. Global Power in Multipolar World

ماكرون... تحركوا قبل أن نخسر مستعمراتنا!



في تصريحات للرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون، أكد فيها أن مسألة اللقاحات ضد فيروس كورونا يجب أن تعتبر مسألة «صحة عامة» وليست لعبة قوة، ولذلك دعا ماكرون الدول الأوروبية لإرسال ما يعادل 3-5% من الكميات المتوفرة من اللقاحات التي بحوزتهم للقارة الإفريقية. لكنه لم يستطع أن يخفي السبب الحقيقي وراء هذا الطلب!

فماكرون أبدى قلقه بعدة مناسبات من قدرة الصين وروسيا على تأمين الطلب على اللقاحات في إفريقيا لذلك اعتبر الرئيس الفرنسي أن من واجب الدول الأوروبية منع الصين وروسيا من تعزيز مواقعهم في إفريقيا، عبر سيطرتهم على سوق اللقاحات، وعلى الرغم من أن الرئيس لم يعارض علناً

أن تشتري الدول الإفريقية اللقاحات الصينية والروسية، لكنه أكد أولاً: على ضرورة أن تكون هذه اللقاحات آمنة! وأضاف مؤخراً: إن الدول الغربية لن تستطيع منع إفريقيا من شراء هذه اللقاحات، إن لم يؤمن الغرب البدائل المناسبة. تشكل هذه التصريحات أحد أشكال

«الحرص الغربي» على صحة القارة المنهوبة، فأوروبا التي استعمرت إفريقيا لقرون مضت، لا تستطيع اليوم أن تمنع الصين من بناء شراكات مختلفة مع المستعمرات الأوروبية السابقة، وإن كان ماكرون حريصاً فعلاً على تأمين اللقاحات للشعوب الإفريقية لا «لا 10 ملايين

• قال مسؤولو شرطة الكابيتول لقادة الكونغرس الأمريكي: إن السياج الذي تعلوه الأسلاك الشائكة حول مبنى الكابيتول يجب أن يظل في مكانه لعدة أشهر أخرى، مع استمرار إنفاذ القانون في تعقب «التهديدات ضد المشرعين».



• أصدر البنك المركزي البوليفي بياناً تاريخياً أول أمس الأربعاء 17 شباط، يعلن فيه إرجاع الفرض الذي كانت قد استدانته الحكومة الانقلابية السابقة التي عينتها واشنطن عام 2019.



• يعدّ الكيان الصهيوني مشروع قانون يحظر تقديم أية معلومات أو التعاون مع محكمة لاهاي الجنائية الدولية، ويعاقب من ينتهكه بالسجن لمدة تصل إلى 5 سنوات.



• قال وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف: إنه يتعين الامتنال للقرار 2231 والإغناء كافة العقوبات التي فرضها الرئيس السابق دونالد ترامب على إيران، بشكل فاعل ومن دون قيد أو شرط.



• أكمل الجيش الهندي ونظيره الصيني سحب قواتهما المرابطة في المنطقة الحدودية المشتركة على ضفتي بحيرة بانجونغ، في انتظار الجولة العاشرة من مفاوضات خفض التصعيد التي ستطلق يوم السبت.



• أطاحت الصين بالولايات المتحدة بوصفها الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي في العام 2020، بفضل الانتعاش السريع للاقتصاد الصيني الأقل تأثراً بوباء كوفيد-19 أكثر من اقتصادات الشركاء الغربيين، بحسب ما ذكرت «فرانس برس».



العمالة غير المستقرة والاقتصاد



أثناء الاقتراع الأخير في كاليفورنيا، كانت هناك قضايا هامة ومثيرة للجدل، منها: فرض الضرائب على الملكية «المقترح 15»، ومنها: سياسات المؤسسات العامة «المقترح 16». ولكن الأمر الذي كانت البلاد بأجمعها ترقب نتيجته هو «المقترح 22»، حيث سيصنّف سائقو سيارات الأجرة وعمال التوصيل المعتمدين على التطبيقات الرقمية، كمتعاقدين مستقلين.

■ سومونا غوبتا

كان المقترح 22 «المعروف باسم: Prop22» مرتكزاً على قانون «AB-5»: القانون الذي أقرته الهيئة التشريعية لكاليفورنيا لإعادة تصنيف عدد من المتعاقدين المستقلين والعاملين لحسابهم الخاص بوصفهم موظفين يستحقون حداً أدنى من الأجور، وتأميناً صحياً واجتماعياً وغيرها من منافع العمل. عمالة الاقتصاد السريع - «gig economy» ويترجم أيضاً اقتصاد الغيغ، واقتصاد الأعمال المستقلة والاقتصاد المؤقت: وهو اصطلاح لجزء من اقتصاد العمالة غير المستقرة الذي تستخدم فيه الشركات أشخاصاً لا تعترف لهم بوضع الموظف، بل بوصفهم متعاقدين لحسابهم الخاص، أمثال شركات أوبر وليفت ودورداش وغيرها، أنفقوا 111 مليون دولار كي يرى المقترح 22 النور، وذلك بهدف الانقلاب على قانون AB-5.

كان هذا أعلى مبلغ يدفع على حملة مبادرة اقتراع في تاريخ الولاية. لكن يجب فهم أن الشركات كان لديها الكثير لتخسره إن هي طبقت قانون AB-5. فإجبارهم على معاملة سائقيهم أو أشخاص التوصيل بوصفهم موظفين، ومنحهم التعويضات التي يستحقونها قد يؤدي، كما زعموا، إلى إفلاسهم. ولهذا قاتلوا بلا هوادة في المحاكم ضد AB-5، وهددوا بمغادرة الولاية إن تم إلزامهم به.

بأية حال، تم التصويت في كاليفورنيا لصالح المقترح 22، وقد يعود ذلك جزئياً إلى الحملات الإعلانية التي أمطرت الناس على التلفزيونات ومواقع الإنترنت للتصويت بنعم

على المقترح. بأية حال حرم التصويت لصالح المقترح عمال الاقتصاد السريع من تلقي الحد الأدنى للأجور والكثير من المنافع، والحق في التنظيم والدخول في مفاوضات جماعية.

استقلال إجباري

من أجل التفريق بين المتعاقد المستقل والموظف، يمكن الاستعانة بقرار المحكمة العليا في كاليفورنيا في قضية ديناميكس. فجميع من يعمل لحساب شركة هو موظف باستثناء: 1) العامل الحر من سيطرة وتوجيه كيان التوظيف في أدائه للعمل. 2) أن يتمكن العامل من أداء العمل خارج المسار المعتاد لأعمال كيان التوظيف. 3) إذا كان العامل منخرطاً بشكل معتاد في مهنة أو عمل تجاري مستقل له نفس طبيعة العمل المنجز لمكان التوظيف.

لكن عندما قام قانون AB-5 بتدوين هذه القواعد، ظهر على الفور رد فعل عنيف، حيث شعرت شركات وكيانات عديدة بأن المعايير ضيقة للغاية، وستؤدي إلى تصنيف عدد كبير ممن تستخدمهم كعمال. ولهذا سرعان ما تم إقرار القانون AB-2257 لاستثناء عدد محدد من المتعاقدين المستقلين. بدأ الأمر قد حل بما يتناسب مع جوهر وأهداف القانون، فقد تضمنت المجموعات المستثناءة الكتاب والمحربين والمترجمين والفنانين والموسيقيين والمصورين ومصوري الفيديو المستقلين. لكن الأمر لم يحل بالنسبة لشركات الاقتصاد السريع، فهؤلاء لم يتم استثناء عمالهم من القانون. ارتفعت أوبر وليفت ومن في عدادها من الغضب، واستعدوا للتقاضي، وأطلقوا التهديدات، واستعدوا للقتال. نما «الاقتصاد السريع» بسرعة على الصعيد

أثناء الاقتراع الأخير في كاليفورنيا كانت هناك قضايا هامة ومثيرة للجدل منها «المقترح 22» حيث سيصنّف سائقو سيارات الأجرة وعمال التوصيل المعتمدين على التطبيقات الرقمية كمتعاقدين مستقلين

2020 لأن تكنولوجيا الآليات ذاتية القيادة لا تزال غير قابلة للاستخدام على نطاق واسع، والمشاريع التي استثمرت بها لم تكن واعدة عملياً على المدى المنظور. لكنهم لا يزالون يحتفظون بالأفكار الجوهرية التي يمكن استخلاصها من نشرة الاقتراع: محاولة الشركة تحرير نفسها من أية مسؤولية تجاه العمال بهدف البقاء في موقع الهيمنة. فبعد إقرار المقترح 22 في كاليفورنيا وتأثيره كمثال عالمي، ارتفعت قيمة أوبر السوقية لتصل إلى أكثر من 30 مليار دولار.

الاقتصاد السريع

جزء من العمالة غير المستقرة

المفتاح في فهم العمالة في الاقتصاد السريع، أن المرونة داخله هي سيف ذي حدين بالنسبة للعمال. بالنسبة للذين يعملون ضمن الاقتصاد السريع بوصفهم مصدر دخل أو تكميلياً فالأمر أقل تأثيراً عليهم. لكن الأمر مختلف بالنسبة لمن يعتمد على هذا العمل كوسيلة أساسية لكسب الرزق. إن نجحت شركات الاقتصاد السريع بتطبيق خططها الاحتكارية، فعدد العمال الذين يعتمدون بشكل كلي على العمل فيها سيزيد، وسيستبع ذلك نقص الاستقلالية.

في الحقيقة، الاقتصاد السريع ليس أكثر من طبقة طلاء جديد على ظاهرة قديمة. إنه واحد من الأشكال الكثيرة للعمالة غير المستقرة، والمعروفة أيضاً باسم العرضية أو المرنة. إنها ممارسة توظيف العمال على أساس مؤقت أو جزئي، أو حسب الحاجة عوضاً عن توظيفهم بصفة دائمة ومستقرة. يتم اللجوء إلى هذه الممارسة بالرغم من أن حجم العمالة المطلوبة لإنجاز العمل فيها كبير بما يضمن التوظيف بشكل كامل.

يفيد هذا الأمر أرباب العمل - فعلى ضوء العولمة والتحول للاقتصاد التمويلي، على الشركات أن تنقل إنتاجها وتخفيض تكاليف العمالة حتى تبقى قادرة على المنافسة. لكن

العالمي في العقد الماضي ليغطي كل مكان تقريباً. يتم تعريف العمل في الاقتصاد السريع بمفهومه الواسع بكونه العمل من خلال منصات تعتمد على التطبيقات الرقمية، حيث يتولى العمال تحديد ساعات عملهم ويكملون المهام المعطاة لهم حسب رغبتهم. يشمل هذا بعض الخدمات الاحترافية والأعمال المكتبية، لكنه يبرز أكثر شيء في مجال قيادة السيارات وخدمات التوصيل.

بعض شركات الاقتصاد السريع عملاقة، وأشهرها: أوبر. تدعى أوبر بأن لديها 91 مليون زبون نشط و3.9 ملايين سائق على طول العالم. ورغم أن إيرادات الشركة ارتفعت، فحساباتها زادت أيضاً. عند طرح الاقتراع الأولي في 2019، كشفت بأنها خسرت 2.2 مليار دولار في 2018، بينما خسرت 1.8 مليار في 2019. لكن ما يثير الانتباه بأن هكذا أرقام قد تقود عادة إلى تقييم الشركة بشكل سيء، وتؤدي إلى إخافة المستثمرين، بينما كان الاقتراع العام الأولي في أوبر هو الأكبر في عام 2019.

السبب في ذلك هو إستراتيجية أوبر المبتكرة في نشرة الاقتراع. فأوبر ترى مستقبلاً تهيم فيه على مجال القيادة والتوصيل، لتتوسع في مجال النقل بالشاحنات وعمليات الشحن أيضاً. تخطط أوبر لاستبدال البنية التحتية المتهاكلة للنقل العام وبناء بنيتها التحتية الخاصة من السيارات والدراجات الكهربائية والهوائية. مثل هذه الخطة تتطلب بعض الخسائر الابتدائية بالتأكيد، وأهم وجه لذلك هو تخفيض الأسعار لإخراج منافسيهم من العمل والسيطرة على الأسواق بشكل كلي. لكن الشركة تمضي قدماً في خطط أخرى، فقد استثمرت أكثر من مليار دولار في تكنولوجيا السيارات ذاتية القيادة. المتاح الحقيقي - لتحقيق الأرباح المستقبلية بالنسبة - لأوبر هو في التخلص من سائقيها وعمال توصيلها، أي القوة العاملة الرئيسية لديها. أجلت أوبر الكثير من هذه الخطط في أواخر

السريع وأساليب التلاعب القذرة

الترهيب والترغيب

لا يقتصر انتشار الدفاع عن المصالح الخاصة على المؤسسات السياسية، فقد غزت الوعي الفردي والعام وحاصرته منذ وقت طويل. يمكن أخذ قضية حملة المقترح 22 كمثال جيد، فقد كشفت التحقيقات التي أجرتها الصحفية دارا كير عن الحملة وداعميها، تفاصيل تكتيكات الضغط الخبيثة الجديدة التي استخدموها لحشد الدعم وإخفاء حقيقة القضايا المطروحة للتصويت، عبر التلاعب بجوهرها لدى المتابعين.

بعد تمرير القانون AB-5 سابق الذكر، وضعت شركات الاقتصاد السريع أوبر وليفت ودورداش وإنستاكارت وبوستميتس خلافاتها جانباً واتحدت على خطة للهجوم. بدأوا بعناية بجمع فريق من شركات العلاقات العامة، فبعضها مختص بأبحاث معارضة الحملات السياسية، وأخرى مختصة بالترويج الإعلامي. إحداها «بيكر وكاستيلو وفيربانكس» تعلن عن نفسها بأنها تنشئ «جيشاً على مستوى القاعدة وتمنح حلفاءها الأدوات اللازمة لتسهيل الإجراءات والتأثير على نتائج السياسات العامة».

أولاً: دفعوا 4 دولارات مقابل كل توقيع للوصول إلى العدد المطلوب لقبول وضع المقترح 22 في الاقتراع. نجحوا بالحصول على مليون توقيع في غضون أربعة أشهر. ثم قامت شركة علاقات عامة بهندسة حملة مضايقات وتبليغات ضد أساتذة قانون العمل وغيرهم من المدافعين عن العمال على تويتر. نشرت أوراقاً لأكاديميين غامضين على المواقع التابعة والمؤيدة للشركات، والتي تبين زيف الكثير منها فيما بعد. بدأت بشكل فجائي مجموعات من مناهضي القانون AB-5 بالظهور على فيسبوك تحوي آلاف الأعضاء. بدأت حسابات متعددة بالظهور على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي يدعي أصحابها بأنهم موسيقيون وكُتاب ومترجمون مستقلون يعملون لحسابهم الخاص، وجميعهم يدعمون المقترح 22.

بدأت الحملات الواسعة على جميع وسائل التواصل الاجتماعي بالتسويق للمرونة التي يوفرها العمل في الاقتصاد السريع، وبأن حاداً أدنى للأجور لن يكون كافياً حتى لصيانة سيارة أحد السائقين، وكل ذلك بشهادات من متقاعدین وأمهات مستقلات وغيرهم من المتعاقدين مع الشركات. وكل هذه الحملات أغفلت بالطبع أن قانون AB-5 لن يقاطع المرونة في العمل، وأغفلت كذلك أن معظم عمال الاقتصاد السريع غير قادرين على جني ما يكفيهم لنهاية الأسبوع، وأن من يتعرضون لإصابة أثناء العمل غير مؤهلين للحصول على أي تعويض من رب العمل.

وكما هي العادة، لا يمكن للحملات الدعائية إلا أن تستعين بأجندة الحريات الفردية، وخطاب «دفاع المواطنين عن حرياتهم في مقابل الحكومات وبيروقراطيتها». إن التكتيكات التي تم استخدامها مرتبطة بالحملات الإيديولوجية والسياسية المتشابكة التي تستخدم مفاهيم الحرية المشوهة كسلاح. تم استخدام سيطرة القطاع الخاص على الناخبين بشكل عميق، سواء على المستوى الشخصي أو الهيكلي الاجتماعي. يعكس هذا قول ثيودور أدورنو: «لقد تلاعب الناس بمفهوم الحرية لدرجة أنه بات يتلخص بحق الأقوى والأكثر ثراءً بأن يأخذ من الأضعف والأفقر كل ما تبقى لديهم».

■ بتصرف عن: Manipulations of Freedom



لأن ذلك قد يزيد من أجورهم اليومية أو الأسبوعية. لكن من غير المطلوب من رب العمل تعديل الأجور لتتناسب المخرجات المتزايدة للعمال. فكما كتب ماركس: «للعمل بالقطعة ميل محدد، ففي الوقت الذي يرفع فيه الأجور الفردية إلى ما فوق المعدل الوسطي، يقوم بتخفيض المعدل الوسطي نفسه». وقد أشار باستخدام مثال عن نساجي القطن إلى أن العمال الماهرين الذين كانوا يتلقون أجورهم بالقطعة، باتوا يتلقون أجوراً أقل على مر الوقت رغم إطالة يوم عملهم بشكل كبير.

ومن جديد، بينما يبدو أن العمال يتمتعون بمستوى معين من الحرية في شكل مسؤوليتهم الفردية عن أجورهم، فليس هذا مربحاً على المدى الطويل. إن تأثير أجر القطعة، الذي يدفع العمال لإطالة وقت عملهم وبذل جهد أكبر دون أن يفيدهم الأمر، موثق بشكل جيد في الدراسات المعاصرة عن العمال الزراعيين. ونجد صدها لدى نموذج أجور الاقتصاد السريع أيضاً.

تستمر شركات الاقتصاد السريع بتوسيع أماكن وصولها وتعزيز قوتها، وذلك رغم جهود العمال لكسب أجور أكثر استقراراً ومنافع أساسية. وكما هي العادة، السياسيون يأتون مفصلين على قياس هذه الشركات. مثال: جو بايدن وكامالا هاريس اللذان تربطهما علاقات وطيدة بالشركات المانحة لحملاتهما، ومن بينها أوبر وليفت. يمكن إهمال كلامهما والنظر إلى فريقهما الانتقالي الذي يشمل سيث هاريس، المسؤول السابق عن العمال والمشهور بتفكيكه الكثير من قوانين حماية العمال، وهو الذي ساعد في صياغة المقترح 22. وليس هذا محصوراً في الولايات المتحدة، فشركات الاقتصاد السريع تستخدم قوى الضغط الهائلة التي تمتلكها لتمنع إصدار أية قوانين قد تحد من حريتها في استغلال العمال.

إن تأثير أجر القطعة الذي يدفع العمال لإطالة وقت عملهم وبذل جهد أكبر دون أن يفيدهم الأمر موثق بشكل جيد في الدراسات المعاصرة عن العمال الزراعيين

العلاقة التي تربطهم بأرباب عملهم، وهو ما يميز هذا النمط من العمالة عن العمل الحر الحقيقي، أو عن حالة المقاول المستقل. كما يتم أيضاً تحميل كامل المخاطر المرتبطة بانقطاع العمل أو انخفاض استهلاك الخدمات من قبل العامل. علاوة على أن التطبيقات المستخدمة من قبل شركات الاقتصاد السريع، ليسوا هم روادها الحقيقيين، فقد تم تطويرها للاستخدام من قبل سائقي سيارات الأجرة في عام 2010.

الأجر بالقطعة وعدم الاستقرار والسياسة

في أية مدينة بدأت للتو بالسماح بسائقي الاقتصاد السريع بالعمل، يكون السوق كبيراً وهناك قليل من المنافسة، ما يجعل السائقين يتمتعون بحرية اختيار ساعات عملهم. ثم يصبح هناك طوفان من السائقين الجدد، ومع ازدياد عدد الأشخاص الذين يدخلون الاقتصاد السريع بهدف الحصول على عمل دائم، تصبح المنافسة شرسة. يقضي السائقون أوقاتاً أطول وهم يهيمنون بانتظار زبائن، الأمر الذي يقود إلى ارتفاع تكاليف الصيانة والوقود. يدفعون أنفسهم للعمل لساعات أطول ونوبات أكثر تبعاً لازدياد عبء كسب حد أدنى للأجور، الأمر الذي يقع تحمله على عاتقهم ولا دخل لرب العمل به.

هذه إحدى السمات المميزة للعمل غير المستقر: تلقي الأجر ليس بناءً على نظام الوقت، بل بالاعتماد على عدد الزبائن الذين تمت خدمتهم. استخدمت هذه الطريقة منذ زمن طويل. كتب ماركس قبل قرنين واصفاً هذا النوع من الأجر: «الأجور بالقطعة، بأنه المصدر الأكثر خصباً لانقطاع الأجور وللخداع الرأسمالي». ذلك أنها تحفز العمال لقضاء المزيد من الوقت وصرف المزيد من الجهد في العمل. كما أنها تجبر العمال على إطالة أيام عملهم طواعية من حيث الظاهر،

ذلك يضر بالعمال. فالعمالة غير المستقرة مرتبطة بالفقر الدوري، وكذلك بتردي الصحة العقلية والبدنية. يمكن فهم ذلك تبعاً لعدم قدرة العمال على تحمل تكاليف الرعاية الصحية وأوقات العمل الطويلة والضغط المستمر جراء محاولة النجاة دون وجود دخل ثابت. ينتشر العمل غير المستقر في الجنوب العالمي والبلدان الأفقر، وتحديدًا بين العمال المهاجرين والموسمين والنساء. في العقود الأخيرة شهدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي زيادة في عدد العمال الفقراء - الذين يعملون دواماً كاملاً دون الحصول على دخل يسمح لهم بالحياة. فمع إجبارهم بشكل متزايد على القبول بالأعمال غير المستقرة، تنخفض قدرة العمال على الإنفاق، ما يؤثر على كامل الاقتصاد ويزيد من اللامساواة على المدى الطويل. لكن جميع هذه الأشياء لا تعني أرباب العمل الذين يترجون من عدم استقرار العمالة، فهؤلاء يمنحون الأولوية للكاسب قصيرة المدى.

في 2012 فصل بحث نشرته جامعة ميتروبوليتان لندن حالة العمالة غير المستقرة في أوروبا. ذكر التقرير بأن سمات هذا النوع من العمالة هي نقص الحماية التأمينية، ومعايير الصحة والسلامة المتدنية، ومعدلات الأجور المنخفضة، ونقص الحماية من التسريح. وغالباً لا يكون هناك تناسب بين مؤهلات العامل والعمل الذي يقوم به. ومن السمات المشتركة للعمل غير المستقر غياب الاختيار فيما يخص مكان العمل، وغياب التمثيل الجماعي كالتنابات.

خصص البحث فصلاً كاملاً للتحدث عن «الاقتصاد السريع»، والذي سموه: «العمل الحر المزيف». ورغم عدم وفائه بجميع معايير العمل التقليدي غير المستقر، فميزته الأساسية عدم استقراره. فرغم أن العمال يبدوون وكأنهم يتمتعون بدرجة عالية من الاستقلالية، إلا أنهم يعتمدون تماماً على

الخوري الفراتي رمضان باشا شلاش



«إنَّ لبريطانيا العظمى عدوين في الشرق، أحدهما هو لينين في الشمال، والآخر هو رمضان شلاش في الجنوب». من خطاب وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل بداية عام 1920.

■ تأيه الجمعة

ثورة دير الزور ضد الإنكليز

دخلت قوات الاستعمار البريطاني إلى أراضي دير الزور في العام 1919، فلم يقبل السكان بالاحتلال، وبدأت الاحتجاجات والمناوشات الأولى تعم أرجاء المدينة.

وعقد وطنيو دير الزور اجتماعاً، مثل: الزعيم عياش الحاج والشاعر الفراتي وثابت عزاوي وغيرهم، فراسلوا دمشق يطلبون زحف رمضان شلاش «1882-1961» إلى دير الزور لتحريرها. كما اتصل وطنيو دير الزور بـ شلاش لجعل دير الزور قاعدة لانطلاق أعمال المقاومة ضد الإنكليز في العراق.

كان رمضان شلاش حاكماً عسكرياً للركة بتكليف من دمشق، وباشراً بتأليف جيش من العشائر والقبائل، وزحف إلى دير الزور على رأس 500 فارس، وفي فجر يوم 10 كانون الأول 1919 هاجم شلاش دير الزور واصطدم مع الاستعمار البريطاني، ودامت الاشتباكات 8 ساعات متواصلة كانت كلفة بهزيمة الإنكليز الذين قتلوا أو جرحوا أو وقعوا في قبضة الثوار.

انضم سكان دير الزور إلى رمضان شلاش في القتال، ودخل الأخير إلى مقر الحاكم الإنكليزي واستولى على الإدارات ونسف خزانات الوقود، وأطلق سراح المساجين، واحتجز الحاكم الإنكليزي كرهينة. وتابع زحفه حتى البوكمال، حيث جرت معركة كبيرة مع الإنكليز، فهربوا إلى منطقة عانة في العراق، وتحررت محافظة دير الزور من الاستعمار البريطاني، وكان ذلك سبباً ليعتبره وزير المستعمرات ونستون تشرشل عدواً لبريطانيا بعد فلاديمير لينين قائد ثورة أكتوبر الاشتراكية. (1)

قائد في ثلاث ثورات

بعد تحرير دير الزور وطرد الاستعمار البريطاني، شارك رمضان باشا شلاش في العديد من المعارك ضد الاستعمار الفرنسي في مختلف نواحي سورية شمالاً وجنوباً.

فمن جهة كان يقدم الدعم للثوار في مختلف مناطق الفرات في دير الزور ضد الاستعمار الفرنسي حتى البوكمال والميادين، وحاصر مدينة دير الزور على رأس 3000 فارس لمنع دخول القوات الفرنسية إليها، وخاض ضدهم العديد من المعارك. وكان يتلقى الدعم من دمشق خلال هذه المعارك.

وعندما اندلعت ثورة كبيرة ضد الاستعمار الفرنسي في مناطق الرقة والفرات الأعلى وتل أبيض وعين العرب وجرابلس ومنبج والباب، ووصلت طلائعها إلى ضواحي حلب شرقاً، وحتى مجرى الخابور جنوب الحسكة، انضم رمضان باشا شلاش بقواته إلى الثورة التي كان مركزها في مدينة الرقة، وخاض العديد من المعارك ضد الفرنسيين.

بعد توقف ثورة الرقة، انسحب رمضان باشا شلاش بقواته إلى حوران في جنوب سورية، وعندما انفجرت الثورة السورية الكبرى سنة 1925، اجتمع بقائدها العام سلطان باشا الأطرش وزعمائها الآخرين، وعلفته قيادة الثورة بمقاومة الاستعمار الفرنسي في دمشق وضواحيها، وكان أحد قادة الثوار الذين دخلوا دمشق أثناء الانتفاضة الشعبية الدمشقية الشاملة في تشرين الأول 1925.

كما خاض رمضان باشا شلاش العديد من المعارك في غوطة دمشق والقلمون سنوات 1925-1926، مثل: معارك تحرير دوما وجبرود والرحيبة والمعضمية والقطيفة والنبل، وزحف إلى نواحي حمص وحماة

والسلمية يحرض سكانها على الانضمام إلى الثورة. حكم عليه المستعمرون بالإعدام، ولاحقوه طويلاً، واعتقل أخيراً ونفي إلى بيروت سنة 1926. (2)

اجتماعات المنفى في بيروت

بقي رمضان باشا شلاش منفيًا عن وطنه كباقي قادة الثورة، وهناك في مدينة بيروت، اتصل بالحزب الشيوعي عن طريق أرثين مادويان. حيث جرت عدة اجتماعات في منزل الزعيم الثائر مع ممثلي الحزب لبحث سبل تصعيد النضال ضد الاستعمار الفرنسي وتفجير انتفاضة جديدة في شمال سورية.

سأله الرفاق عن اتصالاته مع الثوار القدماء في جبل العرب والساحل وحوران والغوطة وغيرها من المناطق، وعن القوى التي ستشارك في الانتفاضة الجديدة، فنفى رمضان باشا شلاش وجود أية اتصالات، فقال له الرفاق بما معناه: يجب أخذ الظروف الموضوعية بعين الاعتبار، وإن قيام انتفاضة بمعزل عن مجموع الجماهير الشعبية في المدن والأرياف وبقيّة القوى الوطنية سيؤدي إلى كارثة.

كانت الثورة في رأي رمضان باشا شلاش جاهزة، ولا تحتاج سوى السلاح، فالحضبة بالنسبة إليه هي توفر السلاح فقط، وإذا توفر السلاح، اندلعت نيران الثورة. ولم يتفق معه الرفاق في هذه النقطة.

خلال اجتماعات بيروت، كان رمضان باشا شلاش يحدث الرفاق كيف انفجرت الثورة السورية الكبرى، وكيف بدأت في مدينة السويداء وجبل العرب، وانتشرت في قسم كبير من شمال البلد وجنوبه. وقال له الرفاق: لقد تلقى الفرنسيون دروساً من تلك الثورة، ونحن أيضاً لنتقننا الثورة دروساً لن ننسأها.

«الخوري»، هو اللقب الذي كان يطلقه أعضاء وقيادة الحزب الشيوعي السوري

على الزعيم الثائر رمضان باشا شلاش أثناء المراسلات المتبادلة بين الرفاق، وذلك حسب مذكرات محمود الأطرش عن تلك الفترة وزمن اجتماعات بيروت في ثلاثينات القرن العشرين، عندما كان الزعيم منفيًا في بيروت بين عامي 1926-1937. (3)

النفي الثاني والجلاء

عندما اندلع الإضراب الستيني الكبير في سورية بداية عام 1936 بمشاركة مختلف القوى الوطنية في ذلك الوقت، أدى انتصار الإضراب، والتضامن الأممي مع نضال الشعب السوري إلى العديد من النتائج، ومن بينها صدور عفو عام عن قادة الثورة السورية الكبرى، فعادوا إلى بلادهم منتصرين عام 1937، واستقبلهم الشعب السوري بحماس كبير، وعاد الخوري رمضان باشا شلاش إلى وطنه مرة أخرى.

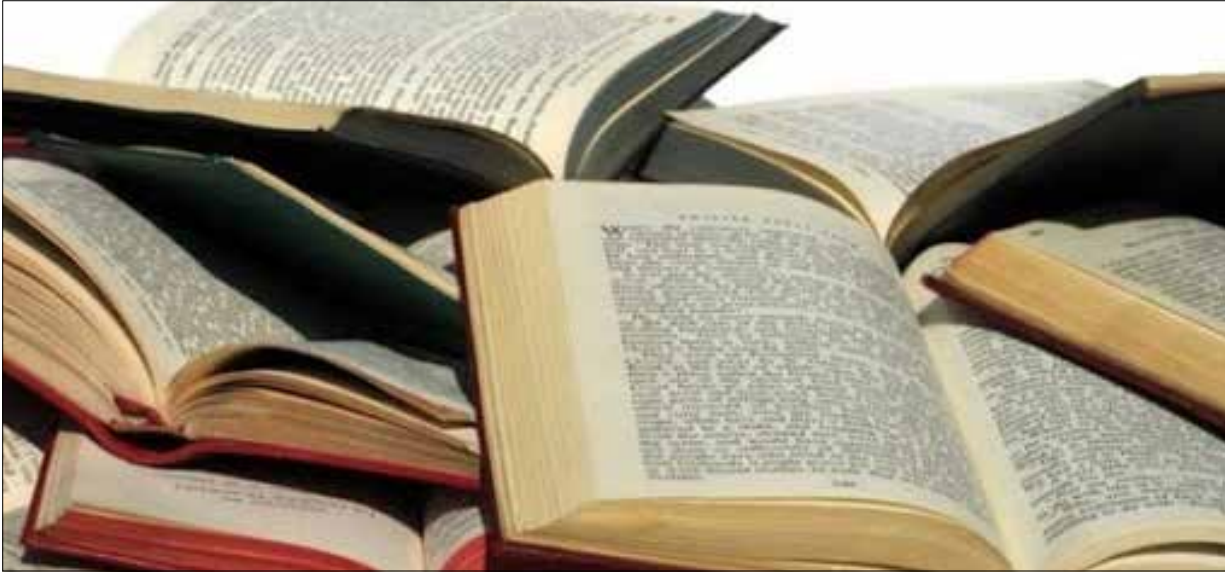
في عام 1941، أعلن رمضان باشا شلاش الثورة ضد الفرنسيين في منطقة البصرة في دير الزور، فوضع تحت الإقامة الجبرية في بيروت، وبقي فيها حتى تحقيق الجلاء عام 1946، وعاد إلى دير الزور حيث قضى بقية سنوات عمره. (4)

■ المصادر:

(1): «(2): إسمان هندي، كفاح الشعب العربي السوري 1908-1948، الصفحات 85-88. أدهم آل جندي تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، مطبعة الاتحاد، شارع رامي، 1960، الصفحات: 150-152 والصفحات 334-372
(3): «طريق الكفاح في فلسطين والمشرق العربي، مذكرات القائد الشيوعي محمود الأطرش المغربي (1903-1939)» إعداد وتحرير: ماهر الشريف، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2015، الصفحات: 255-257

(4): «رمضان شلاش، ويكيبيديا

الكتب الآسيوية في ترجمات جديدة



تزداد الأعمال والكتب الآسيوية المترجمة إلى اللغة الإنكليزية، وتشمل الكلاسيكيات والتاريخ والروايات المعاصرة والقصص القصيرة والقصائد المترجمة من لغة البهاسا الإندونيسية والفيتنامية والكمبودية والبالية والبنغالية والتاميلية والفارسية والأرمنية والعربية، ومن أبرز تلك الكتب:

قاسيون

أقمار أخرى، كتاب يحوي قصصاً فيتنامية قصيرة عن الحرب الأمريكية وعواقبها، تأليف: كوان مانه ها وجوزيف بابكوك، وصدر مؤخراً عن جامعة كولومبيا الأمريكية. أما كتاب: جمهورية فيتنام 1955-1975 من تأليف تونج فو وترجمة شون فير، فيتحدث عن وجهات النظر الفيتنامية حول بناء الأمة، وصدرت الترجمة الأخيرة عن مطبعة جامعة كورنيل.

وبعد 45 عاماً مرت منذ انتهاء حرب فيتنام رسمياً، يشير الكتابان إلى أن ندوب الحرب لم تلتئم بعد بالنسبة للجيل الأول والثاني. ويصفان أيضاً صعوبات ونضالات الحياة اليومية في ذلك الزمن، وما تعنيه الذكريات للشعب الفيتنامي. وفي رواية «شروق شمس جديدة على الأرض القديمة» صور عن كمبوديا الملكية للمؤلف سون سورين وترجمة روجر نيلسون، وهي لوحة نادرة

وثمينة للبلاد الكمبودية في مرحلة نهاية الاستعمار القديم. وفي الهند، تُرجمت بعض الأعمال عن اللغات البنغالية والتاميلية والبالية مثل: حكاية رامايان شامار لسوبيمال ميسرا، وترجمة في راماسوامي، حيث الصور البنغالية التقليدية ولقطات من الواقع المزعج عن زمن الاستهلاك. أما مصب النهر لبيرومال موروغان ونانديني كريشنان، فهي رواية تتحدث عن القبح،

وتكسر القواعد التقليدية للجمال عبر تصوير مدينة صغيرة على أنها عالم للشياطين. كما نشرت ترجمات عن أوائل الراهبات البوذيات في الأدب الهندية. ومن أشهر الكلاسيكيات العربية المترجمة، مقامات الحريري، وهي نصوص تتحدث عن الدجال الأول ومجالس القرن الثاني عشر، التي كانت تروي القصص والمقامات للجمهور مع انتحال الشخصيات الخيالية من التراث الشرقي القديم.

كانوا وكنا



كان الطبيب عبد الرحمن الشهبندر واحداً من قادة الحركة الوطنية في البلاد، شارك في النضال ضد العثمانيين، وكان واحداً من قادة الثورة السورية الكبرى، ولعب دوراً كبيراً كمنظم لها، منتقلاً بين دمشق وجبل العرب. في الصورة جماهير دمشق تستمع إلى خطابات الشهبندر ضد الاستعمار الفرنسي بداية عشرينات القرن الماضي.

أخبار ثقافية



سينما السيارات

بعدما عاش قطاع السينما الصينية فترة حرجة جراء إغلاق دور السينما وتوقف تصوير وإنتاج الأفلام بسبب مكافحة الوباء والوقاية منه، تمكن قطاع السينما من الازدهار خلال عيد الربيع في هذا العام، وقد تجاوزت عائدات شبكات تذاكر دور السينما في الصين 10 مليارات يوان، ومن بين المساهمين الرئيسيين في هذا الحجم الهائل، الأفلام المحلية «محقق الحي الصيني 3» و«مرحباً أمي» وظهرت سينما السيارات، حيث يمكن لخمسة أشخاص في سيارة واحدة مشاهدة 4 أفلام متتالية، وهو أمر فعال من حيث توفير التكلفة ومتطلبات الوقاية من الوباء.



الحياة المسرحية

صدر العدد الجديد من مجلة الحياة المسرحية التي تصدر عن وزارة الثقافة - مديرية المسارح والموسيقى، وتضمن العدد الجديد مجموعة من المواضيع والدراسات والأبحاث حول المسرح، ومنها: مواد عن المسرح والعالم المتغير صناعة العرض المسرحي. فبعد انتهاء فترة الحظر محلياً وعالمياً عادت الأنشطة الثقافية بشكل تدريجي، وفتحت المراكز الثقافية أبوابها، وأعلنت عن برامجها لأسابيع قادمة، وأعدت مديرية المسارح والموسيقى الحياة إلى صالاتها، وتخطط الهيئة العامة السورية للكتاب بإعادة الروح إلى الإصدار الورقي لكتبها ودورياتها ولو بشكل جزئي مؤقتاً.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0935662555	وائل منذر	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/02/21» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

معركة إعلامية في أستراليا!



قومية» وأصبحت «أكبر من أن تتسع لأحذيتها».

من جانبها، راهنت غوغل على أن السلام التفاوضي وهو أفضل من الحرب المفتوحة حسب غوغل، حيث أبرمت صفقة مع نيوز كورب لدفع ثمن المحتوى قبل ساعات فقط من قيام فيسبوك بالخطر على الأخبار. وستكشف الأيام والأسابيع المقبلة ما إذا كان عمالقة التكنولوجيا قد أخطأوا في الحسابات.

ما قصة المعركة الأسترالية؟

إذا ما تصادم رأسماليان يهوديان كبيران، مثل: زوكربيرغ ومردوخ، وتنافسوا في الضغط على الحكومة الأسترالية من أجل سوق الأخبار في تلك البلاد وحول من سيتمتع منهما بحق احتكار الأخبار، فالقصة أبعد من اشتباك إعلامي بين شركتين من السلوك نفسه والتبعية الفعلية.

فالذي يجمع بين الاثنين كبير جداً، كلاهما مؤيدان للكيان الصهيوني، كلاهما يمارسان احتكار الأخبار، أحدهما إمبراطور للإعلام التقليدي عالمياً، والآخر بارون وسائل التواصل الاجتماعي عالمياً، وكلاهما يحاولان التوسع والبقاء في قمة الهرم. وكلاهما مؤيدان لديكتاتورية السوق الحرة. وكلاهما يجثمان فوق صدور الناس متلاعبين بوعيهم. أما القصة الحقيقية خلف ذلك: وصل التناقض بين الاحتكارات الكبرى إلى هذه الدرجة، أنها أزمة المنظومة الرأسمالية أيها السادة.

وسواد الناس عبر الكرة الأرضية، فهم غير راضين عن الإعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي على حد سواء، فلا ناقة لهم ولا جمل عند الاثنين.

مشددة على أن القوانين ستصلح «اختلال التوازن الأساسي في قوة المساومة بين شركات وسائل الإعلام الإخبارية والمنصات الرقمية الرئيسية». يقول الأستراليون: ليس هناك شك في أن فيسبوك يطلب محتوى إخباري من أستراليا. كما أنها تجني الأموال منه، وعلى الرغم من عدم وضوح المبلغ بالضبط. وبالمثل، فإن شركة نيوز كورب التي يملكها روبرت مردوخ، القوة الدافعة وراء القانون الجديد، لديها سجل حافل في المجال نفسه عندما تخدم الاحتكارات مصالحها.

ليست المواجهة الأولى

هذه ليست المواجهة الأولى بين عمالقة التكنولوجيا والحكومات وشركات الأخبار التقليدية حول الأرباح وحصة السوق. حيث نفذت غوغل حظراً للأخبار في إسبانيا عام 2014 عندما سنت تلك الدولة تشريعات مماثلة. وعلى الجانب الآخر، كان توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الطبع والنشر الذي تم التبعج به كثيراً في عام 2019 بمثابة طلقة تحذيرية تستهدف فيسبوك وأمثالها. لكن الطبيعة الدرامية – والعنيفة للغاية – للمواجهة الحالية تضع كلا الطرفين في موقف حرج.

يبدو أن فيسبوك قد اختارت إكراه قوة مثل أستراليا، وبالمقابل فإن موريسون يتعرض لضغط هائل. قد يكون التراجع بمثابة إذلال يحتل أن ينهي مسيرته. ويحظى موريسون بدعم مردوخ، وقام الأخير بضغط إعلامي تحذيري لمنعه من التراجع.

لقد استشهد الأستراليون بالنصر الضريبي الأخير على أمازون كسابقة لتأكيد تفوق السلطة الحكومية، بينما سخروا من فيسبوك باعتباره «دولة بلا

العمل لاستجابات البواب وموسم حرائق الغابات المسعور وغيرها من الظروف.

نيوز كورب ضد غطرسة الشركات

نشرت صحيفة «نيوز كورب» الأسترالية، التابعة لروبرت مردوخ، «مقال رأي» وصفت فيه الحظر بأنه «عمل من غطرسة الشركات ضد الشعب الأسترالي». وصفت جمعية وسائل الإعلام الإخبارية هذه الخطوة بأنها مثال كلاسيكي على القوة الاحتكارية. وحشدت فيسبوك ضدها جوقة معقلين قائلين ضد الخطوة السخيفة حسب وصفهم.

وحذر رئيس الوزراء سكوت موريسون الدول الأخرى من أن شكوكهم لها ما يبررها: فالشركات تعتقد أنها أكبر من الحكومات، وأن القواعد يجب ألا تنطبق عليهم. ربما يغيرون العالم، لكن هذا لا يعني أنهم يديرونه. وبعد ردود الفعل الأولى، أعادت فيسبوك الصفحات لأصحابها، وكتبت وسائل الإعلام: أصبح روبرت مردوخ من نيوز كورب ومارك زوكربيرغ من فيسبوك محبوسين الآن في قائمة الموت.

الحكومة الأسترالية

وشركات الإعلام

نفّذت فيسبوك حظرها على مستوى أستراليا رداً على قانون مساومة وسائل الإعلام الإخبارية الذي اقترحه حكومة موريسون، والذي من المقرر أن يتم تمريره قريباً في مجلس الشيوخ. سيجبر التشريع كل من غوغل وفيسبوك على الدفع للناشرين مقابل المحتوى الرقمي. وتقول فيسبوك: إن هذا القانون هو عقوبة لها، وردت لجنة المنافسة وحماية المستهلك الأسترالية،

المعركة الفيسبوكية المحتدمة في أستراليا هي قصة فريدة للصراع بين عمالقة الإعلام والاحتكارات الكبرى المتنافسة، حيث استيقظ سكان أستراليا قبل أيام ليجدوا أن إدارة فيسبوك قد حظرت جميع الأخبار على المنصة.

لؤي محمد

قانون مساومة وسائل الإعلام

تصور وسائل الإعلام الغربية هذا الحدث كالتالي: «رفض رئيس الوزراء الليبرالي سكوت موريسون التراجع عن القوانين التي أدت إلى هذه الخطوة، وأن موقف موريسون هو خدمة مصالح نيوز كورب، وليس إنقاذاً للديمقراطية». يبدو أن الصراع عميق إلى تلك الدرجة داخل الاحتكارات حتى يتصارع كل من زوكربيرغ ومردوخ على سوق الأخبار في أستراليا. ويبدو أن الرأسمالية بدأت تعاقب نفسها.

حيث نفّذت فيسبوك حظراً للأخبار على مستوى أستراليا، رداً على قانون مساومة وسائل الإعلام الإخبارية الذي اقترحه حكومة سكوت موريسون، والمتوقع إقراره في مجلس الشيوخ الأسترالي.

وكان الخلاف قد تصاعد بين وسائل الإعلام التقليدية وبارونات التكنولوجيا الكبيرة منذ أسبوع، فوجد مستخدمو فيسبوك في أستراليا أنفسهم محظورين من مشاركة أو مشاهدة أي محتوى يتعلق بالشؤون الإخبارية.

وشمل هذا الحظر شبكات المنظمات الحكومية وغير الحكومية، كما وجد مكتب الأرصاد الجوية والمجلس الأسترالي للثقافة العمالية صفحاتهما مجردة من المحتوى. وقامت إدارة فيسبوك بإفراغ صفحات تابعة لمستشفى الأطفال الملكي وإدارة خدمات الطوارئ والطوارئ الأسترالية الغربية على الرغم من تنسيق